التوجيهات الإعرابية لآيات القرآن الكريم في الدر المصون المفضية إلى معانٍ غير مأثورة - جمعاً ودراسة

Grammatical Analyses of The Quran in Aldurr Almasun that lead to Meanings not Mentioned by The Early Three Collect and Study - Generations

إعداد

عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الجوعي

Abdullah Abdul Aziz Muhammad Al-Ju'i

ماجستيرلغة عربية جامعة القصيم

Doi: 10.21608/ajahs.2025.440884

استلام البحث	**٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥**
قبول البحث	**١٥ / ٥ / ٢٠٢٥**

الجوعي، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (٢٠٢٥). التوجيهات الإعرابية لآيات القرآن الكريم في الدر المصون المفضية إلى معانٍ غير مأثورة - جمعًا ودراسة. ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٣٦)، ٢٣١ – ٢٦٨.

http://ajahs.journals.ekb.eg

التوجيهات الإعرابية لآيات القرآن الكريم في الدر المصون المفضية إلى معانٍ غير مأثورة ـ جمعًا ودراسة

المستخلص:

اعتنى السَّمينُ الحلبيُّ في كتابه الدُّر المصون بجمع الأوجه الإعرابية التي قيلت في آيات القرآن الكريم، وجهده في ذلك امتداد لجهود من سبقه كمكِّيِّ بن أبي طالب، وأبي البقاء العكبريِّ، وأبي حيَّان الأندلسيِّ، وغيرهم، وقد تنوَّعت تلك التوجيهات الإعرابية، فمنها ما لا أثر له في المعنى، فالاختلاف في الصناعة فحسب، ومنها ما الاختلافُ فيه إنما هو في معنى دقيقٍ، وهو مندرج في المعنى العامِّ للآية، والكلام ليس على هذين النَّوعين، وإنما هو في التوجيهات الإعرابية الَّتي لها أثر في اختلاف المعنى، وهي بمخالفتِها المعنى تُخالِفُ المأثور عن السَّلفِ في تفسير الآية، وقد أحصيتها فبلغت خمسين مسألة، ولضيق المقام في هذه المقالة فسأذكر أنموذجين منها باختصار شديد إن شاء الله.

Abstract:

In his book, Al-Durr Al-Masun, Al-Samīn Al-Halābī took care to collect the grammatical aspects that were said about the verses of the Holy Qur'an. His effort in this was an extension of the efforts of those who came before him, such as Makkī ibn Abi Talib, Abū Al-Baqa' Al-'Akbarī, Abū Hayyān Al-Andalusī, and others. These grammatical directions varied. Some of them had no effect on the meaning, as the difference was only in the craftsmanship. Some of them differed in a subtle meaning, and were included in the general meaning of the verse. The discussion is not about these two types, but rather about the grammatical directions that had an effect on the difference in meaning, and by their contradiction of meaning they contradict what was transmitted from the predecessors in interpreting the verse. I counted them and they amounted to fifty issues. Due to the limited space in this article, I will mention two examples of them very briefly, God willing.

المقدمة

الحمدُ لله الَّذي أنزل على عبدِه الكتابَ ولم يجعلْ له عوجًا قيِّما، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولنا وقدوتنا وحبيبِنا مُحمَّدٍ صل الله عليه وسلم، خاتِم أنبيائه، وعلى آلِه وأصحابِه، ومن تبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين أمَّا بعد:

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

فإنَّ أسنى العلومِ منزلةً، وأفضلَها مرتبةً، علمُ القُرآنِ الكريم، إذ هو كلامُ ربِّ العالمين، أنزلَه على رسولِه الأمين، مُتكفِّلًا بحفظه، غيرَ واكِلِه إلى أحدٍ من خلقِه، {**لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ**} [سورة القيامة:١٦، ١٧]؛ ولـمَّا كان بهذه المنزلةِ السَّنيَّة، والمقامةِ الشَّريفةِ العَليَّة، كان الزَّللُ فيه أعظمَ، والخطأُ عليه أشنعَ، ولولا أنَّ الله قد حطَّ عنَّا الخطأ، وعفا عنَّا الزَّلل، ولم يُكلِّفنا إلا بما آتانا، لما أقدمَ على تفسيرِ كلامِ الله أحدٌ، ولأحجمَ عنه كُلُّ من له حجى ولُبّ.

وأجلُّ علومِ القرآن علمُ معانيه؛ إذ الغايةُ القُصوى من إنزالِه: فهمُ مُرادِ الله من خطابِه، ثُمَّ اتِّباعُه بامتثالِ أوامرِه، واجتنابِ نواهيه، ومن العلمِ بمعانيه العلمُ بإعرابِه؛ لأنَّ العلاقة بين الإعراب والمعنى علاقةٌ غيرُ منفكةٍ، فما لمتكلم أن يُفصح عن مراده إلا بأن يُتبعَ المعنى الذي يريده الإعرابَ الذي يبينه، وما لقارئ أن يُعرب إلا بعد أن يفهم المعنى المراد من ذلك النص حتى يكون إعرابه تبعًا لذلك المعنى، وإعراب القرآن في حقيقته هو تفسير له، وحكم على معناه، وإذ كان الأمر كذلك كان لِزامًا لمن قصد إعراب القرآن أن يجمع مع قواعد العربية الأصولَ التفسيريَّة؛ لئلا يدُخلَ الخطأُ في فهمِ كلامِ الله من جهةِ الجَهلِ بها، فليس كل ما ثبت لغةً جاز حملُ آيات التنزيل عليه.

وإنِّي كُلَّما طالعتُ كُتُب المعربين القرآنَ الكريمَ ألحَّ عليَّ سُؤالٌ، هل هذه الـمُحتمِلاتُ الإعرابيَّةُ جائزةٌ في القُرآن، وهل انضبطتْ تحت أصولِ التَّفسيرِ؟ فعقدتُ العزمَ على أن أعرِضها على أصولِ التَّفسيرِ، متَّخِذًا الدُّرَّ المَصونَ أصلًا في ذلك؛ لأنه أشمل كتب إعراب القرآن الكريم وأطولها، ولا يخرج عنه إلَّا قليلٌ.

وتكمن **مشكلة البحث** في أنَّ السَّمين الحلبيَّ أورد في كتابه "الدر المصون" عند إعراب بعض الآيات أوجهًا إعرابية تدل على معانٍ لا توافق المعاني التي أُثرت عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، وإذا كانت الأعاريب تفضي إلى معانٍ لا توافق المأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ فإنَّ هذا مما يجب أن يجتنبه المعرِب؛ وإذا ثبت أنَّ الإعرابَ ضَربٌ من التَّفسير فإنَّه لا يجوز أن تُفسر الآية بتفسير يخالف المأثور عنهم مخالفةَ تضاد، وإن كان الاختلافُ اختلافَ تنوُّعٍ فلا إشكال في الأخذ به إذا كان مما يحتمله السياق، ويوافقُ قانون العربية.

و**يهدف البحث** إلى أمور:

١- استخلاص الأعاريب التي توافق المأثورَ من جهة المعنى -بحسب المحددات السابقة- فيُؤخذ بها، والأعاريب التي لا توافق المأثور فتُترك ولا يؤخذ بها.

٢- تنزيل تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم على القواعد النحوية والأصول التفسيرية، والنَّظرُ في الفِكرِ النَّحويّ، ولو من خلالِ هذه المسائل.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

٣- معرفة نسبة مخالفة المعربين لما ورد عن الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ أكثيرةٌ أم قليلة؟ ومعرفة الباعث على مخالفة المأثور.
٤- معرفة مدى صحّة الأعاريب المخالفة للمأثور من جهة القواعد النحوية.
و**منهجي في هذا البحث** تتمثل في إجراءات وخطوات متتابعة، متَّبِعًا فيها المنهجَ الوصفيَّ التَّحليليَّ، وهي:
١- أحصر الآيات القرآنية في الدر المصون التي لها أكثر من وجه إعرابي يختلف المعنى باختلاف إعرابه، وأرتِّبها في أبوابها حسب ترتيب المصحف.
٢- أعرض هذه الأوجه الإعرابية على التفاسير التي عُنيت بآثار الصَّحابة، والتابعين، وتابعيهم، وعنيت بمرويّاتهم، ومن التفاسير الَّتي رجعتُ إليها: تفسيرُ مقاتِل بن سليمان، وتفسيرُ ابنِ جُريجٍ، وتفسيرُ يحيى بنِ سلَّام، وتفسير عبد الرَّزاق، وتفسير ابن أبي حاتم، وتفسير الطَّبري، وتفسير ابن المُنذِر، وتفسير الماتريدي، وتفسير السَّمرقنديّ، وتفسيرُ ابن أبي زمنين، وتفسير الثعلبي، وتفسير الماورديّ، والبسيط للواحديّ، وتفسيرُ البَغويّ، وتفسير ابن عطية، وتفسير ابن الجوزي، وتفسير أبي حيَّان، والدُّر المنثور، وتفسير الشوكاني، وغيرُها، واستعنتُ بموسوعة التَّفسير المأثور التي صدرت عن معهد الإمامِ الشَّاطبيّ.
ولم أقتصِر على ما ورد في كُتُبِ التَّفسيرِ، بل نظرتُ في المُصنَّفاتِ الحديثية، كالصِّحاحِ، والسُّننِ، والمَسانيدِ، وغيرها.
واقتصرتُ على تفسير الصَّحابة والتابعين وتابعيهم؛ لأنَّهم هم المقصودون بالتفسير بالمأثور في اصطلاحِ المُفسِّرين المُتأخِّرين، ولأنَّ المفسرين المُتقدِّمين يقفون عند نقل الأقوال على تابعي التابعين، ولأنَّهم أهل القرون المفضلة الذي ذُكروا في الحديث.
ونظرتُ أيضًا في كُتُبِ الوقفِ والابتداء، فما وردَ عن السَّلفِ فيه كلامٌ في الوقفِ يدلُّ على معنى الوجهِ الإعرابيِّ الَّذي لم أجد له نصًّا من السَّلفِ في معناه، فإنِّي لا أدخِلُه.
١- أقارن هذه الأوجه الإعرابية التي ذكرها السمين الحلبي بالآثار الواردة في الآية، وأنصُّ على ما وافقها، وما خالفها.
٢- أُشيرُ إلى من قالَ بالوجهِ الإعرابيِّ من المُتقدِّمين، وبعضٍ من المُتأخِّرين، ولا سيّما إذا لم يُسبَقْ المُتأخِّرُ إليه.
٣- لا أكتفي بما يُنسَبُ إلى البصريِّين والكُوفيِّين، أو إلى أحدٍ من العُلماء، بل أُفرِغُ جُهدي في البحث عن كلامِه، والتَّحقُّقِ من نسبتِه، وقد خرجتُ من هذا بنتائجَ جليلةٍ ظاهرةٍ في هذا الموضوع، والحمدُ لله وحدَه.
٤- لا أنظُرُ في الإسنادِ، بل أكتفي بأن ينسِبُ ثِقةٌ من العُلماء إلى أحد السَّلفِ قولًا، غيرَ أنَّي لم آبه بما نُصَّ عليه بالوضع، كتنوير المقباس، المنسوبِ لابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنه.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

٥- إن كانت المعاني الواردة في الآثار تحتمل بعضَ معاني الأوجه الإعرابية دون بعض فهذا الموطن هو موطن البحث والدراسة، وإن كان يحتمِلُها كلَّها فأستبعده ولا أُعرِّج عليه؛ لما ذكرته آنفًا في مشكلة البحث، وذلك أنَّ الأصل في الأعاريب أن تكون مما يحتمله تفسيرُ السلف، فأنا معنيٌّ بالإعراب الذي لا يحتمله التفسيرُ المأثور.

٦- اقتصرت على الأوجه الإعرابية التي تدل الآثار على بعضها دون بعض؛ لأمرين:

الأول: أنَّ الأوجه الإعرابية التي تدل عليها الآثار كلُّها كثيرةٌ جدًّا، وليس من هدف البحث أن يخرِّج معاني الأوجه الإعرابيَّة على المعاني الواردة في الآثار.

الثاني: أن يميِّز المعرِبُ والـمُفسِّرُ الأعاريبَ التي تُؤدِّي إلى معانٍ تُخالِفُ المأثور.

٧- أدرس تلك الأعاريب الموافقة لما جاء عن السلف والمخالفة له، من جهة الصنعة النحوية، والقواعد التفسيرية في فصول البحث، وقد صنفت المسائل حسب تصنيف الزَّمخشريِّ في مُفصَّلِه في قسم الأسماء، فضممتُ المسائل التي تندرج تحت المنصوبات في فصل، والمجرورات في فصل، ثم التوابع، إذ لم يتأت لي بعد طول تأمل ترتيبُ ألفية ابن مالك، فرأيت طريقة المفصل أقربَ لطبيعةِ مسائل البحث.

وقد انتظمت **تقسيمات البحث** فيما يلي:

أ. علاقة الإعراب بالمعنى وجهود النحويين في الكشف عن معاني القرآن.

ب. المراد بالتفسير بالمأثور.

ت. حكم مخالفة التفسير المأثور.

ثم درجت في صلب البحث في ثلاثة فصول وثمانية مباحث على النحو الآتي:

- **الفصل الأول:** الأوجه الإعرابية المخالفة فيما ظهر إعرابه. وضمنته ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: المخالفة في المنصوبات.

المبحث الثاني: المخالفة في المجرورات.

المبحث الثالث: المخالفة في التوابع.

- **الفصل الثاني**: الأوجه الإعرابية المخالفة في المبنيات.

المبحث الأول: المخالفة في عود الضمير وشبهه.

المبحث الثاني: المخالفة في الحروف.

- **الفصل الثالث**: دراسة تحليلية للأعاريب المفضية إلى معانٍ مخالفة للمأثور.

المبحث الأول: مظاهر التأويل في الأوجه الإعرابية.

المبحث الثاني: أسباب مخالفة المعاني المأثورة في إعرابها.

المبحث الثالث: التقويم للأعاريب المخالفة.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

- الخاتمة ونتائج البحث.
- قائمة المصادر والمراجع.

التمهيد:

أوَّلًا: علاقةُ الإعراب بالمعنى، وجُهودُ النَّحويّين في الكَشف عن معاني القُرآن.

❖ الإعرابُ في اللُّغةِ يعني "الإبانةَ، والإفصاحَ[١]"، وبين معناه اللُّغويّ والاصطلاحيّ ارتباطٌ ظاهِر، قال الحميريُّ: "أعربَ الرَّجُلُ: إذا بيَّن وأفصح، ومنه إعرابُ الحروفِ، وهو تبيينُ حركاتِها وسكونِها، والمُعرَبُ من الأسماء والأفعالِ خلافُ المبنيِّ[٢]"، وقال ابنُ قُتيبةَ: "وإنَّما سُمِّيَ الإعرابُ إعرابًا لتبيينِه وإيضاحِه[٣]"، وقال ابنُ الخبَّاز: "(الإعرابُ ضِدُّ البناء)؛ لأنَّ حقيقةَ الإعرابِ اختلافُ أواخِر الكلمِ لاختلافِ العَوامِل، ...وهو في اللُّغةِ عبارةٌ عن البيانِ، ...فسُمِّيَ به اختلافُ أواخِر الكَلمِ لاختلافِ العوامل؛ لأنَّه يُبينُ المعاني[٤]".

❖ ومن صرَّحَ من النُّحاةِ المُتقدِّمين بمفهومِه، فإنَّما أراد به الإعرابَ المُقابِل للبناء، قال السِّيرافيُّ: "تعاقُبُ الحركات على أواخِر الكلِم؛ لاختلافِ العوامِل[٥]"، وقال الرُّمَّانيُّ: "موجِبٌ لتغييرٍ في الكَلمةِ على طريقِ المُعاقبةِ لاختلافِ المعنى[٦]"، وقال ابنُ خروفٍ: "صوتٌ يُحدِثُه العاملُ في آخِر الكَلمة[٧]"، وهذا لأنِ النَّحويَّ به معنيٌّ، ولم أجِدْ أحدًا خالفَ هؤلاء سوى ما قالَه ابنُ منظورٍ: "والإعرابُ الَّذي هو النَّحوُ؛ إنَّما هو للإبانةِ عن المعاني بالألفاظِ[٨]"، فتراه وسَّع مفهومَ الإبانةِ عن الحركاتِ إلى ألفاظٍ لها معنى.

❖ والنَّاظِرُ لتطبيقِهم في المُصنَّفاتِ الَّتي اختصَّت بالإعرابِ ككُتبِ إعرابِ القُرآن يُدرِكُ أنَّ الإعرابَ فيها غيرُ الإعرابِ المُتقدِّمِ المُصرَّح بمفهومِه، ومُرادُهم من الإعراب فيها هو: "التَّحليلُ النَّحويُّ للنَّصِّ الرَّفيعِ ببيانِ العلاقةِ اللَّفظيَّةِ، والمعنويَّة بين

---

(١) مقاييس اللغة: ٢٩٩/٤، وانظر: الجمهرة: ٣١٩/١، وتهذيب اللغة: ٢١٩/٢.
(٢) شمس العلوم: ٤٤٩٦/٧.
(٣) الغريبين للهروي: ١٢٤٦/٤، والنهاية لابن الأثير: ٢٠٠/٣.
(٤) توجيه اللُّمع: ٦٧-٦٨.
(٥) شرح كتاب سيبويه: ١٤٧/١.
(٦) منازِلُ الحروفِ: ٦٩.
(٧) شرح الجزولية للأبَّذي: ٥٨.
(٨) لسان العرب: ٥٨٩/١.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

أجزاء الجُملة[٩]"، وممَّن عرَّفه من المُتأخِّرين عبَّاس حسن، قال: "هو التَّطبيقُ العامُّ على القواعِدِ النَّحويَّةِ المُختلِفةِ ببيان ما في الكَلامِ من فِعلٍ، أو فاعِلٍ، أو مُبتدأٍ، أو خبرٍ، أو مَفعولٍ به، أو حالٍ، أو غير ذلك من أنواعِ الأسماء، والأفعالِ، والحروفِ، وموقِعِ كُلٍّ منها في جُملتِه، وبنائه، وإعرابِه، أو غيرِ ذلك[١٠]"، وهذا تعريفٌ بالشَّرحِ، وليس بحدٍّ له، وفيه كِفاية لتبيان المُرادِ بالإعرابِ في هذا الفصلِ.

❖ وقد قيل: إنَّ الإعرابَ فرعُ المعنى، وهذا يبيّن مدى الاتِّصال بينهما، وإن لم تَسلم هذه العبارةُ من الانتقاد، فلا يكفي في الإعرابِ أن نَنظُرَ إلى المعنى فحسب، بل يجِبُ النظر إلى جهتين: صحَّةِ المعنى، وصحَّةِ التركيبِ، ولو قيل: إنَّ الإعرابَ دليلُ المعنى لكانَ أظهرَ، وأسلمَ؛ لأنَّا نجِدُ في كلام النُّحاةِ التَّفريقَ بين المعنى واللَّفظِ أو الإعرابِ، فقد يَصِحُّ لفظًا ما لا يَصِحُّ معنى، وهو قليلٌ جِدًّا، ولو كان فرعًا عنه لما تخلَّفَ أبدًا.

❖ وانتقدَ هذا الإطلاقَ تمَّام حسَّان، فقال: "وحينَ قال النُّحاةُ قديمًا: إنَّ الإعرابَ فرعُ المعنى، كانوا في مُنتهى الصَّوابِ في القاعِدةِ، وفي مُنتهى الخطأ في التَّطبيق؛ لأنَّهم طبَّقُوا كَلمةَ المعنى تطبيقًا مَعيبًا، حيثُ صرفُوها إلى المعنى المُعجميّ حِينًا، والدِّلاليّ حينًا، ولم يَصرفُوها إلى المعنى الوظيفيّ، والحقُّ أنَّ الصِّلةَ بين الإعرابِ وبين المعنى الوظيفيّ، فيكفي أن تعلمَ وَظيفةَ الكَلمةِ في السِّياقِ لتدَّعي أنَّك أعربتَها إعرابًا صحيحًا، وتأتي وظيفةُ الكلمةِ من صيغتِها، ووضعِها، لا من دلالتها على مَفهومِها اللُّغويّ، ولذلك يستطيعُ المُعربُ أن يُعربَ كلماتٍ لا معنى لها، ولكنَّها مَصوغةٌ على شرطِ اللُّغةِ العربيَّةِ، ومصروفةٌ على غِرار تراكيبِها[١١]"؛ وهذه العبارةُ لم أجِدْها عند أحدٍ من النُّحاة، فالنِّسبةُ إلى متقدِّميهم بل إليهم فيها نظرٌ، وكذلك ما بعدَها من أنَّهم صَرفوا المعنى إلى المعنى المُعجميّ أو الدِّلاليّ؛ لأنَّ العبارةَ لم تثبُت عنهم أصلًا حتَّى يُفَسَّرَ تطبيقُهم، وصرفُها إلى المعنى المُعجميّ بعيدٌ؛ لأنَّ الإعرابَ لا يكونُ إلَّا في التَّراكيب، إلَّا أن يكونَ المعنى المُعجميُّ وسيلةً إلى المعنى الدِّلاليّ، فمُجرَّدُ المعنى الوظيفيّ لا يُمكِنُنا أن نحكُمَ على إعرابٍ ما بأنَّه صحيحٌ أو فاسِدٌ، بل لا بُدَّ من فَهمِ المعنى الدِّلاليّ قبلُ، فقد تُعربُ الكَلماتُ الَّتي لا معنى لها، ولكنَّ صحَّة الإعرابِ متوقِّفةٌ على صِحَّة المعنى، والشأنُ في الإعرابِ الصَّحيحِ لا الإعرابِ الفاسِدِ، وقد

---

(٩) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابيّ: ٦٩/١.

(١٠) النحو الوافي: ٧٤/١.

(١١) مناهج البحث في اللغة: ١٩٣/١.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

يَصِحُّ هذا لو كان تركيبُ الكلامِ العربيِّ على نَسقٍ واحِدٍ لا يتغيَّرُ، وأمَّا مع وجودِ الحَذفِ والزيادةِ، والتَّقديمِ والتأخيرِ، ونحوِها، فمُحالٌ.

❖ والخُلاصةُ من هذا: أنَّ العلاقةَ بين الإعرابِ والمعنى شديدةُ الاتِّصالِ، ولا يَلزمُ أن يكونَ كُلُّ إعرابٍ مُستقِلًّا بمعنىً، فقد يَتعدَّدُ الإعرابُ والمعنى واحِدٌ، وقد يتعدَّدُ الإعرابُ وأصلُ المعنى واحِدٌ، والاختلافُ في المعاني الفرعيَّةِ، وهذان النَّوعانِ هما أكثرُ الأنواعِ ورودًا في "الدُّرِّ المَصونِ"، والكَثيرُ أن يكونَ كُلُّ إعرابٍ له معنى مُستقِلٌّ مغايرٌ للإعرابِ الآخر، وهذا ظاهرٌ في مسائل هذا البَحثِ.

❖ وأمَّا جُهودُ النَّحويِّين في الكَشفِ عن معاني القُرآنِ فظاهِرٌ لا تَكادُ تُخطِئُه عينٌ، وما هذا الكتاب -أعني الدُّرَّ المَصون- إلا أحدُ جُهودِ النُّحاةِ في الكَشفِ عن المعاني، ولا غروَ فإنَّ ابتداء نشأةِ النَّحوِ كانت لأجلِ الحفاظِ على كتابِ الله، فعن ابنِ أبي مُليكةَ قال: "قدِمَ أعرابيٌّ في زَمانِ عُمرَ فقال: مَن يُقرِئُني مِمَّا أنزلَ اللهُ على مُحمَّدٍ؟ فأقرأه رجُلٌ (براءة)، فقال: (أنَّ الله بريءٌ من المُشركين ورسولِه) بالجَرِّ، فقال الأعرابيُّ: أوَ قد برِئَ اللهُ مِن رسولِه؟ إن يَكُنِ الله برئَ من رسولِه فأنا أبرأ مِنه، فبلغَ عُمرَ مَقالةُ الأعرابيِّ، فدعاه فقال: يا أعرابيُّ، أتبرأُ من رسولِ الله؟ فقال: يا أميرَ المُؤمنين إنِّي قدِمتُ المَدينةَ ولا عِلمَ لي بالقُرآن، فسألتُ من يُقرِئُني، فأقرأني هذا سُورةَ براءة، فقال: (أنَّ الله بريءٌ من المُشركين ورسولِه)، فقُلتُ أوَ قد برئَ اللهُ من رسولِه؟ إن يَكُنِ الله برئَ من رسولِه فأنا أبرأ مِنه، فقال عمرُ: ليس هكذا يا أعرابيُّ، قال: فكيف هي يا أميرَ المُؤمنين؟ فقال: (أنَّ الله بريءٌ من المُشركين ورسولُه)، فقال الأعرابيُّ: وأنا والله أبرأُ ممَّن برئَ اللهُ ورسولُه منه، فأمرَ عُمرُ بنُ الخطَّابِ ألَّا يُقرِئَ القُرآنَ إلَّا عالمٌ باللُّغةِ، وأمرَ أبا الأسودِ فَوضعَ النَّحو[١٢]"، وشُهرةُ هذه الحكايةِ، وغيرِها من الحكايات الَّتي تدلُّ على أن وضعَ النَّحو إنَّما كان لأجلِ الحِفاظِ على كلامِ الله، يُغني عن تَتبُّعِ إسنادِها.

❖ وقد سارَ عُلماءُ النَّحوِ بعدُ في خدمةِ هذا الكتابِ الشَّريف، من بدايةِ التَّصنيفِ في هذا العلم، فمنه: كتابُ سيبويه، والمُقتضبُ للمُبرد، والأصولِ لابن السَّرَّاج، وغيرِها، والعنايةُ بالقُرآن الكريم لم تَقتَصر على المُصنَّفاتِ النَّحويَّة بل أفردُوا لذلك مُصنَّفاتٍ معروفةً مشهورةً، ككُتب معاني القُرآن للفراء، وقطربٍ، والأخفشِ، وغيرهم، وكُتب إعراب القُرآنِ، وكذلك الاحتجاجُ للقراءاتِ السَّبع، وتوجيهُها، كالحجَّة في القراءات السَّبع لابن خالويه، والحُجَّةِ للقُرَّاءِ السَّبعة لأبي عليٍّ الفارسيِّ، ولم تقتَصر جُهودهم على القراءاتِ السَّبعِ، بل اعتنوا بالقراءات الشَّاذةِ، بتَوجيهِها، وإيضاحِها، حتَّى كانوا سببًا في حِفظِ كثيرٍ منها، ومن ذلك: عللُ القراءات لأبي منصور الأزهريِّ، والمُحتسبُ لابن جِنِّي، وغيرُها.

(١٢) إيضاحُ الوَقفِ والابتداء: ١/٣٨-٣٩.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

❖ واهتمامُنا للُّغةِ العربيَّة، والحِفاظُ عليها إنَّما هو لكونها لُغةَ القُرآنِ الكريم، فدِراستُنا لها وسيلةٌ لفَهمِ كلامِ الله، وكلامِ رسولِه صل الله عليه وسلم، وليستَ غايةً تُطلبُ لذاتِها، وعلى هذا دَرَجَ النُّحاةُ منذ بُزوغِ النَّحو العربيِّ إلى يومِنا هذا.

ثانيًا: المراد بالتفسير بالمأثور.

❖ التفسير بالمأثور مركَّبٌ من شيئين: التفسير، والمأثور، وللوصُولِ إلى المُراد بالتفسير بالمأثور لا بُدَّ من معرفةِ هذين لُغةً، واصطلاحًا.

❖ **فالتَّفسير لغةً:** مادتُه "ف س ر"، وهذه المادَّةُ "تدُلُّ على بيانِ شيء وإيضاحِه[١٣]"، قال الأزهري: "ثعلبٌ عن ابن الأعرابيِّ: الفَسرُ كشفُ ما غُطِّي[١٤]"، والتَّفسيرُ تفعيلٌ منه، وليس فيه مزيدُ معنىً غير المُبالغةِ، فالمعنى إذًا هو: الكشفُ والإيضاحُ والإبانَةُ.

❖ **وأمَّا في الاصطلاح:** فعرَّفه ابنُ جُزيٍّ بقولِه: "شرحُ القُرآن وبيانُ معناه، والإفصاحُ بما يقتضيه بنصِّه، أو إشارتِه، أو فحواه[١٥]".

❖ **والمأثورُ لُغةً:** اسمُ مَفعولٍ من أُثِر، قال الجوهريُّ: "والأَثَرُ -بالتَّحريك-: ما بقِيَ من رسْمِ الشَّيءِ، وضَربةِ السَّيف"، "قال الخليل: والأَثَرُ: الاستقفاءُ والاتِّباعُ، وفيه لُغتان: أثَرَ، وإثْر[١٦]".

❖ **وأمَّا في الاصطلاح:** فهو: "المنقولُ والمرويُّ من التَّفسيرِ عن رسولِ الله صل الله عليه وسلم، وعن الصَّحابةِ، والتَّابعين، وتابعيهم[١٧]".

❖ **فالتفسيرُ المأثورُ:** بيانُ معاني القرآن نقلًا من رسولِ الله صل الله عليه وسلم، والصَّحابةِ، والتَّابعين، وتابعيهم، وأمَّا التَّفسيرُ بالمأثورِ فهو من عمِلِ المُفَسِّرِ، وهو أن يُفَسِّرَ القُرآن مُستعينًا بالتَّفسير المأثورِ، كابنِ جريرٍ الطَّبريِّ.

ثالثًا: حكم مخالفة التفسير المأثور.

لما تبين في الفقرة السابقة تعريف التَّفسير وأنَّه مقتصرٌ على بيان معنى الآية فإنَّ السَّلفَ إمَّا أن يتَّفِقُوا على معنى الآية، أو يختلفوا، فإن اتَّفقُوا على معنًى للآية فلا

---

(١٣) مقاييس اللغة: ٥٠٤/٤.
(١٤) تهذيب اللغة: ٤٠٦/١٢.
(١٥) التسهيل لعلوم التَّنزيل: ٧٤/١.
(١٦) مقاييس اللغة: ٥٤/١.
(١٧) تفسير التابعين لمحمد الخضيري: ٢٩/١.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

يجوزُ الإتيانُ بقولِ جَديدٍ؛ لأنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ، لم يخالفْ في ذلك إلا النَّظامُ، وبعضُ الخوارج، والرافضة، قال إمامُ الحرمين: "ما ذهبَ إليه الفِرقُ المُعتبَرون من أهل المَذاهِبِ أنَّ الإجماعَ في السَّمعيات حُجَّةٌ، وأوَّلُ من بَاحَ برَدِّه النَّظَّامُ، ثُمَّ تابعه طوائفُ من الرَّوافضِ[١٨]"، وشذَّ داودُ الظَّاهريُّ فقصَر الإجماعَ على الصَّحابةِ، قال أبو إسحاق الشِّيرازيُّ: "وقال داوُد: إجماعُ الصَّحابةِ ليس بحُجَّة[١٩]"، وقال أبو الحسين البصريُّ المعتزلي: "اعلم أنَّ إجماعَ أهلِ كُلِّ عَصرٍ من الأمَّةِ صوابٌ، وحُجَّة[٢٠]"، ولو قِيلَ: إن الإجماعَ مُنعقِدٌ على حجيَّة الإجماعِ لم يكُن ذلك بعيدًا، وإذا كان الإجماعُ حُجَّةً لم يجُز لأحدٍ مُخالفتُه، ولا الخروجُ عمَّا فسَّره السَّلفُ[٢١].

وإن اختلفَ السَّلفُ فالجُمهورُ من الحنفيَّةِ، والحنابلةِ، وجمعٌ من المالكيَّةِ، وجمعٌ من الشَّافعيَّة على أنَّه لا يجوزُ إحداثُ قولٍ زائدٍ على أقوالِهم، قال أحمد: "فإن كان لك أن تترُكَ قولَهُم إذا اختلفوا، كذلك أيضًا تترُكُ قولَهم إذا اجتمعوا؛ لأنَّك إذا اختلفُوا لم تأخُذ بقولِ واحدٍ منهم، وحيثُ تقولُ ذلك، فكذلك إذا اجتمعُوا أن لا تأخُذَ بقَولِهم[٢٢]"، وقال إمام الحرمين: "إذا أجمعَ أهلُ العَصرِ على قولين فالمصيرُ إلى قولٍ ثالثٍ خرقٌ للإجماع، هذا ما صارَ إليه مُعظمُ العلماء[٢٣]".

وذهب بعضُ أهلِ الظَّاهِر، وبعضُ الحنفيَّة، وبعضُ المُتكلِّمين إلى جوازِ إحداثِ قولٍ زائد، قال أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ: "واحتجُّوا بأنَّ اختلافَهم فيها على قولين يُوجِبُ جوازَ الاجتهاد، فجاز إحداثُ قولٍ ثالثٍ كما لو لم يَستقِرَّ الخِلافُ، والجوابُ هو أنَّ اختلافَهم في ذلك يُوجِبُ جواز الاجتهادِ في طلب الحقِّ من القولين، فأمَّا إحداثُ قولٍ ثالثٍ فلا[٢٤]".

---

(١٨) البرهان: ٤٣٤/١، وانظر الإحكام للآمدي: ١٨٣/١، وشرح المحصول للقرافي: ٢٥٧٦/٦.
(١٩) التَّبصرة: ٣٥٩/١.
(٢٠) المُعتمَد: ٩/٢.
(٢١) تفسيره: ١١٤/١
(٢٢) الجامع لعلوم الإمام أحمد: ١٠٤/٥.
(٢٣) انظر البحر المحيط للزركشي: ٤٤٠/٤-٤٤١١.
(٢٤) التَّبصرة: ٣٨٨/١.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

وذهب المالكيَّةُ، وجمعٌ من الشَّافعيَّةِ، وكثيرٌ من متأخِّري الأصوليِّين كالرازي، والآمديِّ، وابنِ الحاجب، والسُّبكيِّ إلى التَّفصيلِ، فإن خرَقَ التَّأويل الثَّالثُ ما اختلفُوا فيه امتنع، وإن لم يخرقِ جاز[٢٥].

وهذا الحُكمُ كما هو في الأحكام جارٍ في تأويلِ معاني القرآن؛ لأنَّ العلَّةَ واحِدةٌ، قال ابنُ تيميَّة: "ولهذا قالُوا: إذا اختلفَ الصَّحابةُ على قولين جازَ لمَن بعدَهم إحداثُ تأويلٍ ثالثٍ بخلافِ الأحكامِ، فإنَّهم لا يُجَوِّزون إذا اختلفوا على قولين إحداثَ ثالثٍ؛ لأنَّ اتِّفاقَ الأُمَّةِ على قولين إجماعٌ على فَساء ما عداهُما، وهذا بعينِه واردٌ في التَّأويل، فإنَّه إذا قالت طائفةٌ: معنى الآيةِ المُرادُ كذا، وقالتْ طائفةٌ: معناها كذا، فمَن قال: معناها ليس واحِدًا منهما، بل أمرٌ ثالثٌ، فقد خالفَ إجماعَهم، وقال: إنَّ الطَّائفتين مُخطئون[٢٦]".

وقد نصَّ بعضُ الأصوليِّين على حكم إحداثِ قولٍ ثالثٍ في التفسير، قال السُّبكي: "وخرقُه -يعني الإجماع- حرامٌ، فعُلِمَ تحريمُ إحداثِ ثالثٍ، والتَّفصيلِ إن خرقاه، وقيل هُما خارقان، وأنَّه يجوزُ إحداثُ دليلٍ، أو تأويلٍ، أو عِلَّةٍ إن لم يَخرِقْ، وقيل: لا[٢٧]".

نماذج من مسائل البحث:

المسألة الأولى: قوله تعالى: {**ءَامِنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجۡهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكۡفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ**} [سورة آل عمران:٧٢].

موضع الدراسة:

في تحديد متعلَّقِ الظَّرف {**وَجۡهَ ٱلنَّهَارِ**}، حيث ذكر السَّمينُ الحلبيُّ توجيهين في تحديدِ هذا المتعلَّق، وهما:

الوجه الإعرابي الأول:

أنَّ الظَّرفَ مُتعلِّقٌ بفعل الأمر من قوله: {**ءَامِنُواْ**}، أي: أوقعوا إيمانَكُم في أوَّلِ النَّهار، وأوقعوا كفرَكم في آخره، وجعله السَّمينُ هو الظاهرَ.

---

(٢٥) انظر نسبةَ هذه الأقوال في الإشارة للباجي: ٢٨٥/١، والمستصفى: ١٩٩/١، والمحصول: ١٧٩/١، والإحكام للآمدي: ٢٧٣/١، والبدر الطالع لجلال الدين المحلّي: ١٥٧/٢، والبحر المحيط للزركشي: ٥٤٠/٤-٥٤٣.

(٢٦) بيان تلبيس الجهميَّة: ٢٥٠/٨

(٢٧) البدر الطَّالع: ١٥٧/٢-١٥٩.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

وهذا هو الموافقُ لما روي عن مجاهدٍ، ومُقاتلِ بن حَيَّان، ومُحمَّدِ بن السَّائب الكَلبيِّ، في سبب النزول: "لَمّا صُرِفَت إلى الكعبة شَقَّ ذلك على اليهود لمخالفتهم، فقال كعب بن الأشرف لأصحابه: آمِنوا بالذي أُنزل على محمد مِن أمر الكعبة، وصلُّوا إليها أولَ النهار، ثم اكفُروا بالكَعبة آخرَ النهار، وارجعوا إلى قبلتِكم الصَّخرةِ؛ لَعلَّهم يقولون: هؤلاء أهلُ كِتابٍ وهُم أعلمُ مِنّا، فرُبَّما يرجعون إلى قبلَتِنا"، وروي عن أبي مالكٍ الغِفاريَّ، قال: "قالت اليهودُ بعضهم لبعض: آمنوا معهم بما يقولون أوَّلَ النَّهارِ، وارتدُّوا آخرَه، لعلَّهم يرجِعُون مَعكم[٢٨]"، وعن الحَسنِ البصريِّ، والسُّدِّيِّ بنحوه[٢٩].

ولما روي عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنه في تفسيرِها، قال: "إنّ طائفةً من اليهودِ قالت: إذا لَقِيتُم أصحابَ مُحمَّدٍ أوَّلَ النَّهار فآمِنوا، وإذا كان آخرَه فصَلُّوا صلاتَكم؛ لعلَّهم يقولون: هؤلاء أهلُ الكِتابِ، وهم أعلمُ منا، لعلَّهم ينقَلِبون عن دِينِهم[٣٠]".

وعَن أبي مَالكٍ الغِفَاريِّ، والسُّدِّيِ، ومُجاهدٍ قالوا: "يهود تقولُه، صلَّت مع مُحَمَّدٍ صلاةَ الفَجر، وكفروا آخرَ النَّهار مَكرًا مِنهم؛ ليُروا النَّاسَ أن قد بَدتْ لهم منه الضَّلالةُ بعدَ إذ كانوا اتَّبعوه"، وبنحو هذا التَّفسير رُوي عن قتادةَ، وابنِ السَّائب الكلبيِّ، ومُقاتلِ بنِ سُليمان[٣١].

الوجه الإعرابيُّ الثاني:

أنَّ الـمُتعلَّقَ هو الفِعلُ الماضي {**أُنْزِلَ**}، أي: آمنوا بالـمُنزَّل في أول النهار، واكفُروا بالمنزَّلِ آخِرَه، وجعل السَّمينُ الحلبيُّ هذا التَّوجيه خلافَ الظاهر، وبيَّن أنَّ أسباب النزول تخالفه، وهذا الإعرابُ أصلُه لابنِ عَطيَّةَ يحكيه عن جماعةٍ من الـمُفسِّرين[٣٢]، وجوَّزه العُكْبريُّ[٣٣]، وهذا الوجهُ مُخالفٌ للمأثور.

([٢٨]) تفسير الطبري: ٥/ج٣/٥٩١.
([٢٩]) أسباب النزول للواحدي: ٢٣٣-٢٣٤.
([٣٠]) تفسير الطبري: ٥/ج٣/٥٩٣.
([٣١]) ينظر في هذه الأقوال: تفسير الطبري: ٥/ج٣/٥٩١-٥٩٢، وتفسير ابن أبي حاتم: ٦٧٩/٢، وتفسير عبد الرزاق: ١٢٣/١، وتفسير ابن أبي زمنين: ٢٩٥/١-٢٩٦، وتفسير مقاتل بن سليمان: ٢٨٤/١.
([٣٢]) المحرَّرُ الوجيزُ: ٤٦٠/٢.
([٣٣]) التِّبيان في إعراب القرآن: ٢٧٠/١.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المناقشة:

رجَّح السَّمينُ الحلبيُّ الوجهَ الأوَّلَ "بدليلِ المُقابلةِ في قولِه: {**وَٱكۡفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ**}، فإنَّ الضميرَ يعودُ على النهارِ، ومَنْ جَوَّزَ الوجهَ الثانيَ جَعَلَ الضميرَ يعودُ على الذي أُنْزِلَ، أي: واكفُرُوا آخرَ المُنَزَّل[٣٤]"، وهذا يخالفُ القاعدةَ في مَرجِعِ الضَّمير، وهي أنَّ الأصلَ أن يعودَ الضَّميرُ إلى أقرب مذكور ما لم يرِد دليلٌ بخلافه، وهذا الدَّليلُ المُخالفُ إمَّا قاعدةٌ أخرى أقوى منها، كقاعدة اتحاد الضمائر أولى من اختلافها، وذلك في حالِ وجودِ أكثرَ من ضمير، أو قاعدةِ عَود الضَّمير إلى المحدَّثِ عنه أولى، وإمَّا قرينةٌ تَدلُّ على أن الضميرَ لا يعودُ على القريب[٣٥]، وفي هَذا الموضِعِ لا تنطبق هاتان القاعِدَتان، والسِّياقُ لا يَدُلُّ على عَودِه على الَّذي أنزل، ونَظمُ الكَلامِ لا يُساعد عليه.

فإذًا تبيَّن أنَّ القولَ بأنَّ الظَّرفَ مُتعلِّقٌ بالفِعل المَاضي {**أُنزِلَ**} يُفضي إلى هذا الوجهَ المَرجوحِ في عودِ الضَّميرِ على (الَّذي أنزل)، فالقولُ به ضَعيف.

قال ابنُ عطيَّة في هذا الوجهِ المُخالفِ: "وقال جماعةٌ من المُفَسِّرين: نزلتْ هذه الآيةُ في أمرِ القِبلة، وذلك أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم صلَّى صلاةَ الصُّبحِ إلى الشَّام كما كان يُصلِّي، ثم حُوِّلتِ القِبلةُ فَصلَّى الظُّهرَ - وقيلَ العصرَ- إلى مَكَّةَ، فقالتِ الأحبارُ لِتُبَّاعِهم وللعربِ: آمنوا بالذي أنزل في أول النَّهارِ واكفرُوا بهذه القبلة الأخيرة[٣٦]".

وقد أوردتُ نقلَ ابن عطيَّةَ عن هؤلاء المُفسِّرين تنبيهًا على ألَّا تلازمَ بين القولِ بأنَّها نزلت في شأنِ القبلةِ، وأنَّ المرادَ الإيمانُ المنزَّل أولَ النَّهارِ والكفرِ بالمنزَّل آخرَه، وهذا يتَّضِحُ بما تقدَّمَ في سببِ نُزول الآيةِ، فإنَّ مَن قال: إنَّها نزلت في تحويلِ القبلة لم يقُل بهذا المعنى المخالف.

ويُشعِرُ بشيءٍ من ضعفِ القولِ المُخالفِ أنَّه يُوحِي بأنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قد نَزَلَ عليه أن صَلِّ إلى بيت المقدسِ في أوَّل النَّهارِ وهو ما لم يكُن، فقد روى البُخاريُّ عن ابن عُمرَ رضي الله عنه أنَّه قال: "بينا النَّاسُ بقباء في صَلاةِ الصُّبح إذ

([٣٤]) الدُّرُّ المصون: ٢٤٩/٣.

([٣٥]) ينظر في ذلك قواعد التَّرجيح لحسين الحربي: ٦٦-٦٧، ٦٣٠.

([٣٦]) المحرر الوجيز: ٤٦٠/٢، وقد علَّق محققو هذه الطبعة على هذا القول بأنَّه ذكره بعض المفسرين منهم البغوي عن مجاهد ومقاتل، والكلبي، وهذا ليس بصحيح، فإن قول هؤلاء الأيمة ليس بمعنى ما نقله ابن عطية عن بعض المفسرين.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

جاءهم آتٍ، فقال: إنَّ النَّبيَّ صل الله عليه وسلم قد أُنزِلَ عليه الَّليةَ قُرآن، وقد أُمِر أن يستقبِلَ الكَعبةَ، فاستقبِلوها، وكانت وُجوهُهم إلى الشَّامِ، فاستداروا إلى الكَعبةِ[٣٧]".

ومما يُضعِّفُه أيضًا أنَّ العلَّةَ في فِعلِ اليهودِ هي صدُّ المسلمين عن إيمانهم بالنَّبيِّ صل الله عليه وسلم، فأين وجهُ الصدِّ في الإيمان بالـمُنزَّلِ في أول النَّهار والكُفرِ بالـمُنزَّل في آخره؟

المسألة الثانية: قوله تعالى: {قَالُواْ لَن نُّؤۡثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِي فَطَرَنَاۖ} [سورة طه:٧٢]

موضع الدِّراسة:

الواو في {**وَٱلَّذِي فَطَرَنَاۖ**} ما نوعُها؟ وإعرابُ ما بعدَها مُتوقِّفٌ على تحديد نوعِها، وجهان ذكرهما السمين الحلبيُّ هما:

الوجه الإعرابيُّ الأوَّل:

أنَّ الواوَ في {**وَٱلَّذِي فَطَرَنَاۖ**} عاطفةٌ، والاسمُ الموصولُ معطوفٌ على (ما) في قولِه: {**مَا جَآءَنَا**}، فهو في محلِّ جرٍّ بالعطفِ، والتَّقدير: لن نؤثرَك على الَّذي جاءنا ولا على الذي فطرنا، قال السَّمينُ: "وإنَّما أخَّروا ذكر الباري تعالى؛ لأنَّهُ من بابِ التَّرقِّي من الأدنى إلى الأعلى[٣٨]"، وهذا الوجه مرويٌّ عن وهبِ بن مُنبِّه، قال: "{**لَن نُّؤۡثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِي فَطَرَنَاۖ**} أي: على اللهِ، على ما جَاءنا من الحُجَجِ مع نبيِّه[٣٩]"، وبه فسَّر الآيةَ مقاتلُ بن سليمان قال: "{**قَالُواْ**}: يعني قالتِ السَّحرةُ: {**لَن نُّؤۡثِرَكَ**} يعني: لن نختارَك {**عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ**} يعنون: اليدَ، والعَصا، {**وَ**} لا على {**ٱلَّذِي فَطَرَنَاۖ**} يعني: خلقنا[٤٠]"، ويحيى بنِ سلَّام، قال: "وعلى الذيْ فطرنا[٤١]"، وهذا الوجهُ اختيارُ الأخفشِ[٤٢]، والفرَّاءِ[٤٣]، وجعل الوجه الآتي محتمِلًا وهو أنَّ الواو قسمٌ، وكذلك فعل الزَّجاجِ[٤٤].

---

(٣٧) صحيح البخاري (٤٤٩١).
(٣٨) الدر المصون: ٧٧/٨.
(٣٩) تفسير الطبري: ١٢/ج٣٥٨/١٦.
(٤٠) تفسير مقاتل بن سليمان: ٣٣/٣.
(٤١) تفسير يحيى بن سلَّام: ٢٦٧/١.
(٤٢) معاني القرآن: ٤٤٦/٢.
(٤٣) معاني القرآن: ١٨٧/٢.
(٤٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٨/٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الوجه الإعرابيُّ الثاني:

أنَّ الواوَ في {**وَٱلَّذِي فَطَرَنَا**} للقَسم، والاسمُ الموصول بعدَها مجرورٌ بها، والتَّقديرُ: وحقِّ الَّذي فطرَنا، وهذا الوجهُ غيرُ مأثور، ولم يرِد عن السَّلف.

المناقشة:

ليس بين الوجهين تفاضلٌ وترجيحٌ من جهة الصَّنعة النحويَّة، فكلاهما سائغٌ، ويبقى الوجهُ الأوَّل مترجِّحًا من جهة موافقتِه للمأثور، وهذه القَاعدةُ التَّرجيحيَّةُ تَسري على مسائِلِ البَحث جميعِها، لا تخلو مسألةٌ منها، ويفوت على القول بالوجه الثاني لطيفةٌ بلاغيَّة ذكرها الطَّاهرُ ابنُ عاشور، وهي قوله: "وأخَّر {**ٱلَّذِي فَطَرَنَا**} عن {**مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ**} [سورة طه:٧٢]؛ لأنَّ البيِّنات دليلٌ على أنَّ الذي خلقهم أراد منهم الإيمان بموسى، ونبذِ عبادةِ غير الله؛ ولأنَّ فيه تعريضًا بدعوة فرعون للإيمان بالله[٤٥]".

المسألة الثالثة: قوله تعالى: {**إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغۡفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكۡرَهۡتَنَا عَلَيۡهِ مِنَ ٱلسِّحۡرِۗ**} [سورة طه:٧٣]

موضع الدراسة:

في نوع {**مَآ**} في قولِه: {**وَمَآ أَكۡرَهۡتَنَا**}، وفي محلِّها الإعرابي، وفيها ثلاثةُ أوجُهٍ ذكرها السَّمين.

الوجه الإعرابيُّ الأوَّل:

أنَّ {**مَآ**} موصولةٌ بمعنى الَّذي، وهي في محلِّ نصبٍ عطفًا على {**خَطَٰيَٰنَا**}، والتَّقدير: آمنا بربنا ليغفرَ لنا خطايانا، وليغفرَ لنا الَّذي أكرهتَنا عليه من السِّحرِ، وهذا الإعرابُ هو الموافقُ للمأثورِ، رُوِيَ عن الحسنِ البصريِّ أنَّه قال: "كانَ فِرعونُ يُكرِهُ قومَه على تعلُّمِ السِّحرِ؛ لكيلا يَذهبَ أصلُه، وقد كانَ أكرهَهُم في الابتداءِ"، وقال مُقاتلُ بنُ سُليمان "{**لِيَغۡفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا**} يقول: سِحرَنا {**وَ**} يغفر لنا {**مَآ**} الَّذي {**أَكۡرَهۡتَنَا عَلَيۡهِ**} يعني: ما جبرتنا عليه {**مِنَ ٱلسِّحۡرِۗ**}"، وروي عن عبدِ الرحمنِ بنِ زيدٍ، وعبدِ العزيزِ بن أبانٍ ما يُفيدُ أمرَ فرعونَ إيَّاهُم، وإكراهَهُم على تعلُّمِه[٤٦]، وهذا إعرابُ الفرَّاءِ، والزَّجَّاجِ، والنَّحَّاسِ[٤٧].

([٤٥]) التحرير والتنوير: ٢٦٦/١٦.

([٤٦]) تنظر هذه الآثار في تفسير البغويّ: ٢٨٥/٥، وتفسير مقاتل بن سُليمان: ٣٣/٣، وتفسير الطَّبري: ١٢/ج٣٥٩/١٦.

([٤٧]) معاني القرآن: ١٨٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابُه: ٣٦٩/٣، وإعراب القرآن: ٣٥/٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الوجه الإعرابيُّ الثاني:

أنَّ {**مَآ**} موصولةٌ بمعنى الَّذي، وهي في محلِّ رفعٍ على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ، والتَّقدير: ليغفرَ لنا خطايانا، والَّذي أكرهتَنَا عليه منَ السِّحرِ محطوطٌ عنَّا، أو لا نُؤاخذُ به، وهذا الإعرابُ يوافقُ المأثورَ في إثباتِ إكراهِ فرعونَ السحرةَ على تعلُّم السِّحرِ، ويُخالِفه في كونِ الواوِ استئنافيَّةً، فمُقاتلُ بنُ سليمان في الأثر السَّابقِ ينصُّ على كونِ الواوِ عاطِفةً، ولا مُخالِفَ له، وظاهرُ الآثارِ الباقيةِ لا تدُلُّ على استئنافيَّة الواوِ، ولو كانتِ استئنافيَّةً عندهم لأظهرُوا المحذوفَ الـمُقدَّرَ.

الوجه الإعرابيُّ الثالث:

أنَّ {**مَآ**} حرفُ نفيٍ، لا محلَّ له من الإعرابِ، قال أبو البَقَاء: "وفي الكلامِ تَقديمٌ، تقديرُهُ: ليغفرَ لنا خطايانا من السِّحرِ، ولم تُكرهْنا عليه[٤٨]"، قال عنه السَّمينُ: "وهذا بعيدٌ عن الـمَعنى[٤٩]"، وهذا مُخالفٌ للمأثورِ، فالآثارُ دالَّةٌ على إكراهِ فرعونَ السَّحرةَ على تعلُّم السِّحرِ، وقد تقدَّمتْ، وهذا الوجهُ الثَّاني الَّذي ذكره النَّحَّاسُ، وقال بمرجوحيَّتِه[٥٠].

الـمُناقشة:

الفرقُ بين المعنيَين إذا جعلنا {**مَآ**} موصولةً أو نافيةً يصِل إلى التَّضادِّ، فالموصولةُ تُثبِتُ الإكراهَ، والنافيةُ -كاسمِها- تنفي الإكراهَ، ولا يكونُ إثباتٌ ونفيٌ في محلٍّ واحدٍ، وزمانٍ واحدٍ؛ لأنَّه يكونُ جمعًا بين ضِدَّين وهو محالٌ، فهل أكرهَهُم أو فعلُوه طائعين؟

قال مُحمَّد الأمين الشَّنقيطيُّ: "وفي آية طه سؤالٌ معروفٌ، وهو أن يُقالَ: قولُهم: {**وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ**} يدُلُّ على أنَّه أكرهَهم، مع أنَّه دلَّت آياتٌ أُخَرُ على أنَّهم فعلُوه طائعين غيرَ مُكرَهين، كقوله في طه: {**فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ ٦٢ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ٦٣ فَأَجۡمِعُواْ كَيۡدَكُمۡ ثُمَّ ٱئۡتُواْ صَفّٗاۚ وَقَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡيَوۡمَ مَنِ ٱسۡتَعۡلَىٰ**} [سورة طه:٦٢-٦٤]، فقولُهم: {**فَأَجۡمِعُواْ كَيۡدَكُمۡ ثُمَّ ٱئۡتُواْ صَفّٗاۚ**} [سورة طه:٦٤] صريحٌ في أنَّهم غيرُ مُكرَهين، وكذلك قولُه عنهم في الشُّعراء: {**قَالُواْ لِفِرۡعَوۡنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ٤١ قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ**} [سورة الشعراء:٤١، ٤٢]، وقولُه في الأعرافِ: {**قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ١١٣ قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ لَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ**} [سورة الأعراف:١١٣، ١١٤]، فتلك الآياتُ تدُلُّ على أنَّهم غيرُ مُكرَهين، وللعلماءِ عن هذا السؤالِ أجوبةٌ معروفةٌ:

---

(٤٨) التبيان في إعراب القرآن: ٨٩٨/٢.

(٤٩) الدر المصون: ٧٩/٨.

(٥٠) إعراب القرآن: ٣٥/٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

منها: أنَّه أكرَهَهُم على الشُّخُوصِ من أماكِنِهم ليُعارِضُوا مُوسَى بِسحرِهم، فلمَّا أُكرِهوا على القُدومِ، وأُمِروا بالسِّحرِ أتوه طائِعِين، فإكراهُهُم بالنِّسبةِ إلى أوَّل الأمْرِ، وطوعُهم بالنِّسبةِ إلى آخرِ الأمْرِ، فانفكتِ الجهةُ، وبذلك يَنتفي التَّعارُضُ، ويدُلُّ لهذا قولُه: {**وَٱبۡعَثۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ**} [سورة الشعراء:٣٦]، وقولُه: {**وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ**} [سورة الأعراف:١١١].

ومنها: أنَّه كان يُكرِهُهُم على تعليمِ أولادِهم السِّحرَ في حال صِغَرِهم، وأنَّ ذلك هو مرادُهم بإكراهِهم على السِّحرِ، ولا يُنافي ذلك أنَّهم فَعَلَوا ما فَعَلَوا من السِّحرَ بعد تعلُّمِهم وكِبرِهم طائِعِين.

ومنها: أنَّهم قالُوا لفِرعونَ: أرِنا موسَى نائمًا، ففعل، فوجدُوه تَحرسُه عَصاه، فقالوا: ما هذا بسِحرِ السَّاحِرِ؛ لأنَّ السَّاحِرِ إذا نامَ بَطَل سِحرُه، فأبى إلَّا أن يُعارِضُوه، وألزمَهم بذلك، فلمَّا لم يَجِدُوا بُدًّا من ذلك فَعَلَوه طائِعِين، وأظهرُها عندي الأوَّلُ، والعلمُ عندَ الله -تعالى-[٥١]".

والَّذي يَظهرُ لي -والله أعلمُ- أنَّهُم كانوا مُكرَهِين، ولا دِلالةَ على عدمِ الإكراه فِيما استدلُّوا به، أمَّا سؤالُهم فرعونَ الأجرَ فلا يُعارِضُ الإكراهَ؛ لأنَّ المُكرَه قد يسألُ أشياءَ لا على سبيلِ الاشتراطِ، بل على سبيل الطَّلبِ المَحضِ، لأنَّ الفُرصةَ قائمةٌ في استجابةِ الطالِبِ لطلبه، وكذلك إجماعُ الكَيدِ، فليس فيه أنَّهم غيرُ مُكرَهِين؛ لأنَّ قبولَهم لأمرِ فرعونَ، أو ردَّهم إيَّاه كِلا الأمرَين لا يَنفي الإكراهَ، وإنَّما قالُوا ذلك لأنَّه لو كانَ من أمرِ السَّماءِ فلن يُقدِمُوا أصلًا، فلمَّا تَنازعُوا فيما بينَهم في شأنِ مُوسَى اتَّفقُوا على أنْ يُجمعِوا الكيدَ فإن غلبوه فقد حصلَ المرادُ، وإن غلبَهم استبانَ لهم الحقُّ فاتَّبعوه.

وأمَّا الإجابةُ بقولِهم: إنَّ إكراهَه بالشُّخوصِ إليه، وأنَّهم لـمَّا أُمِرُوا بالسِّحرِ أتوه طائِعِين فليسَ فيه معنى، ولا مَخرَجٌ؛ لأنَّه ما كان لِفرعونَ أن يُكرِهَهُم على الشُّخوصِ، ثُمَّ يُخيِّرَهم بمعارضةِ موسى، وقد توعَّد موسى بصيغ التَّأكيدِ بقوله: {**فَلَنَأۡتِيَنَّكَ بِسِحۡرٖ مِّثۡلِهِۦ**} [سورة طه:٥٨]، ونحوِها، وأمَّا الإجابتان الأخريان فبعيدةٌ في المعنى، والأخيرةُ مُضادَّةٌ لهذه الإجابة، فالإكراه فيها بعدَ الشُّخوص، وتِلكَ في الشُّخوص، فبهذا يبطُلُ الجمعُ بينهما على انفكاكِ جهة الإكراهِ والطَّاعَةِ، فلا دليلَ لمن قال: إنَّهما غيرُ مُتضادَّيْن، لأجلِ هذا.

أمَّا الوجهُ الأوَّل الموافِقُ للمأثور فهو أبينُها معنىً، فإنَّهم سألُوا الله المغفرةَ عن الخطايا، والمغفرةَ عن السِّحر الذي أُكرِهُوا عليه، والسِّحرُ وإن كان من جُملةِ

([٥١]) أضواء البيان: ٤/٥٩٣-٥٩٤.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الخطايا، فهو من عَطفِ الخاصِّ على العامِّ تنبيهًا له، وإشارةً إليه، وتستبينُ قوَّةُ كونِ {**مَآ**} موصولةً بشدّة ضَعفِها نافيةً، وستأتي في موضِعها.

وأمَّا الوجهُ الثاني وهو كونُها في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ فَضعيفٌ جدًّا؛ لأنَّ الخبرَ المحذوفَ لا دلالةَ عليه، ولا حذفَ من غيرِ دليلٍ كَما تقدَّم بسطُه في أكثر من مسألةٍ؛ ولأنَّ العطفَ أولى مع الإمكانِ من الاستئنافِ؛ لأن اتِّصال الكلامِ أولى من انقطاعِه؛ وكيف يقولون: إنَّ ما أُكرِهُوا عليه غيرُ مُؤاخذين عليه، وهُم في مقامِ التوبةِ والخضوعِ للهِ -سبحانه-؟

وأمَّا الوجهُ الثَّالثُ فقال مكِّيٌّ في معناه: "أي: لم تُكرهنا على السِّحرِ، نحن أتَينا به طائِعِين، فهو ذَنبٌ عظيمٌ، نَطمعُ أن يغفرَه اللهُ لنا إذا مِتنا[٥٢]"، والمعنى ليسَ بذاك، هذا مع مخالفتِه المأثور.

المسألة الرابعة: قوله تعالى: {إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا} [سورة طه:١٥]

موضع الدِّراسة:

في قوله: {**أُخۡفِيهَا**}، فما محلُّها الإعرابيُّ؟ وما نوع {**أَكَادُ**}، وأين خبرُها إن كان لها خبرٌ؟ فيها أربعةُ أوجه عند السَّمينِ الحَلبيّ.

الوجه الإعرابيُّ الأوَّل:

أنَّ {**أُخۡفِيهَا**} في محلِّ نصبٍ خبرٌ لـ{**أَكَادُ**}، والتَّقديرُ على مَعنيَين:

الأوَّل: أكادُ أُخفيها فلا أظهرُها البتَّةَ لشِدَّةِ إبْهَامِها، وهذا المعنى لم يرِد في المأثور.

الثَّاني: أكادُ أخفيها من نَفسِي، فكيف أُظهِرُكم عليها؟ وهذا على عادةِ العَربِ من المُبالغةِ في الإخفاءِ[٥٣]، قال الشاعر :

أيَّام تَصحبُني هِندٌ وأخبِرُها ما كِدتُ أكتُمُهُ عَنِّي من الخبرِ

وعلى كلا المعنيين لا وقْفَ على {**أَكَادُ**}؛ لأنَّ ما بعدَها خبرٌ لها.

وهذا المعنى قد روي قراءةً، قرأ ابنُ مسعودٍ، وابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنه: "أكادُ أخفيها من نفسي[٥٤]"، وقرأ أبيُّ بنُ كَعبٍ □: "أكادُ أخفيها من نفسي فكيفَ أُطلِعُكم عليها[٥٥]"، وعلى هذا التَّفسيرِ جمهورُ السَّلفِ من الصَّحابةِ، والتَّابعين، وتابعيهم، فقد روي عن ابنِ مسعود، وابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنه، وسعيدِ بن جُبيرٍ، ومجاهِدٍ،

---

(٥٢) الهداية: ٤٦٧٢/٧.

(٥٣) البيت في التفسير البسيط: ٣٧٢/١٤، والجامع لأحكام القرآن: ١٨٥/١١، والبحر المحيط: ٤٨٤/١٨.

(٥٤) مختصر ابن خالويه: ٩٠، والمحتسب: ٤٧/٢.

(٥٥) تفسيرُ الطَّبريّ: ١٢/ج٢٩٥/١٦، ومختصر ابن خالويه: ٩٠، وشواذ القراءات للكرماني: ٣٠٦.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

وأبي صالحٍ باذام، والحسنِ البصريّ، وقتادةَ، ومُقاتل ابنِ سليمان، وسُفيانَ الثَّوريّ[٥٦]، وهو ظاهرُ اختيارِ الفرَّاء[٥٧]، وابنِ قتيبة[٥٨].

الوجه الإعرابيُّ الثَّاني:

أنَّ {**أَكَادُ**} زائدةٌ، والمعنى: إنَّ السَّاعة آتيةٌ أُخفيها، فقولُه: {**أُخْفِيهَا**} إمَّا أن تكونَ لا محلَّ لها من الإعرابِ، استئنافيَّةٌ، أو تكونَ في محلِّ رفعٍ خبرًا ثانيًا لـ{**إنَّ**}، فَعَلى الأوَّلِ الوقفُ على {**أَكَادُ**} كافٍ، وعلى الثَّاني لا وقفَ فيه، وهذا مَنسوبٌ إلى سعيدِ بنِ جُبيرٍ[٥٩]، وهذا النِّسبةُ مخالفةٌ لما أسنِد عنه في الوجه الأوَّل، فعلى ذِمَّةِ هذه النِّسبةِ يكونُ القولُ مأثورًا، وقد جوَّزَه ابنُ الأنباريّ[٦٠].

الوجه الإعرابيُّ الثالث:

أنَّ {**أَكَادُ**} بمعنى أريدُ، والتَّقديرُ: أُريدُ أُخفيها، قال به الأخفشُ في غيرِ هذه الآية[٦١]، وثعلبٌ[٦٢]، وجوَّزَه ابنُ الأنباريّ[٦٣]، وهذا المعنى لم يرِد في المأثور.

الوجه الإعرابيُّ الرَّابع:

أنَّ {**أَكَادُ**} على بابِها، وخبرُها محذوفٌ، تقديرُه: أكادُ آتي بها لقُربِها، و{**أُخْفِيهَا**} جملةٌ مُستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ، فيكونُ الوقفُ على قولِه: {**أَكَادُ**} وقفًا كافيًا، بل هو مُستَحسَنٌ -على هذا القول- لئلَّا يُظنَّ أنَّ ما بعدها خبرٌ لها، وهذا القولُ مخالفٌ للمأثور، وقد جوَّزَه ابن الأنباريّ[٦٤]، واختارَه النَّحَّاس[٦٥].

---

(٥٦) تفسيرُ الطَّبريّ: ١٢/ج١٦/٢٩٣-٢٩٥، وتفسير البغوي: ٢٦٧/٥، وتفسير مقاتل بن سليمان: ٢٣/٣-٢٤، وتفسير سفيان الثَّوري: ١٩٣.

(٥٧) معاني القرآن: ١٧٦/٢ (٦) غريب القرآن: ٢٧٧/١.

(٥٨) غريب القرآن: ٢٧٧/١.

(٥٩) ينظر البحر المحيط: ٤٨٣/١٨، والدر المصون: ٢٠/٨.

(٦٠) الأضداد: ٩٧/١، وانظر تفسيرُ الطَّبريّ: ١٢/ج١٦/٢٩٧.

(٦١) معاني القرآن: ٤٠٣/٢، وانظر الحجة لأبي علي الفارسي: ٢١٥/٥.

(٦٢) مجالس ثعلب: ٢٣١/١.

(٦٣) الأضداد: ٩٧/١.

(٦٤) الأضداد: ٩٦/١.

(٦٥) إعراب القرآن: ٣٣٤/٢-٣٣٥.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المناقشة:

اخْتُلِفَ في معنى {**أُخْفِيهَا**} على قولَين، ولا أثرَ لهما في الأوجُهِ المُخالفةِ للمأثور، وإنَّما سأذكرهما ليُحيطَ القارئُ بما قِيلَ في مَعاني المُفردات، فيستبينَ له إجمالُ المعنى، والمعنَيَان هُما:

الأوَّل: الاستِتارُ، وقد مَرَّ في الآثارِ المُتقدِّمةِ.

الثَّاني: الظُّهورُ، وقد رُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنه[٦٦]، وهكذا فَهِم وِقاءُ بنُ إياسٍ من قراءةِ سعيدِ بن جبير "أَخفيها" بفتحِ الهمزة[٦٧]، والمُصرِّحُ به فيما مرَّ هو بمعنى الإخفاء، والمعنيان محتَمِلان في قراءتِه[٦٨].

والمعنيان اللَّذان قالَهما السَّمينُ في الوجه الأوَّل قد ذكرتُ أنَّ أحدَهما عينُ الواردِ في المَأثور، والآخرُ لم يرِد له في الأثر عاضِدٌ، وهو غريبٌ لم أفهمه، إلَّا أن يكونَ على جهة المُبالغةِ فهو قريبٌ من المأثورِ لا يعارضُهُ، ولا يُبطله.

ولم يسلمِ الواردُ في المأثورِ من اعتراضاتٍ بعضُها قاسيةٌ، ومنها ما قاله الزَّمخشريُّ: "وقيل: معانه أكادُ أخفيها من نَفسِي، ولا دليلَ في الكَلامِ على هذا المَحذوفِ، ومحذوفٌ لا دليلَ عليه مُطَّرحٌ، والَّذي غرَّهم منه أنَّه في مُصحِف أُبَيٍّ: أكادُ أُخفيها مِن نفسي، وفي بعض المصاحِفِ: أكادُ أُخفيها من نَفسي فكيفَ أُظهِرُكُم عَليها[٦٩]".

وهذا كلامٌ يقِفُ منه الجِلد، وتستوحِشُ منه النَّفسُ، فمَنِ الَّذين غرَّتهم قراءةُ أُبيٍّ □ آلصحابةُ -رضوان الله عليهم-، أم التَّابعون، أم تابعوهم؟ وكيف أصبحتِ القراءةُ الشَّاذَّةُ تَغُرُّ المُستشهِدَ بها؟ وعلى ذلك درجَ المُفسِّرون من لدنِ الصَّحابة، ومن بعدَهم، هذا مع أنَّ القراءةَ قد رُويَتْ عن غير أبيٍّ، كابن مَسعودٍ، وابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنه، فكيف يَغترُّون بما رووه؟! وهل كانوا يُفسِّرون القرآن، ويأخذون القراءةَ الشَّاذَّة من غير وعيٍ لمعناها، وقبولٍ لها؟! حاشاهم عن ذلك.

---

(٦٦) التفسير البسيط: ٣٧٥/١٤.

(٦٧) تفسيرُ الطَّبريّ: ٢٩٤/١٦/١٢، ورويت عن الحسن ومجاهد ينظر المحتسب: ٤٧/٢.

(٦٨) انظر تفصيل هذه المعاني في مجاز القرآن: ١٧/٢، والنَّوادِر لأبي زيد: ١٥٦/١، وغريب الحديث لأبي عُبيد: ١٨٨/١، ومعاني القرآن لقطرب: ١٠٨٦/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٠٢/٢، والأضداد لابن الأنباري: ٩٥، وتهذيب اللغة:٥٩٤/٧، ولسان العرب: ٢٣٤/١٤.

(٦٩) الكشَّاف: ٥٦/٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

قال ابنُ جرير الطَّبريُّ -مرجِّحًا هذا القول-: "وإنَّما اخترنا هذا القولَ على غيره من الأقوالِ؛ لموافقتِه أقوالَ أهلِ العِلمِ من الصَّحابةِ والتَّابعين؛ إذ كُنَّا لا نستجيزُ الخلافَ عليهم فيما استفاضَ القولُ به منهم، وجاء عنهم مَجيئًا يقطعُ العُذرَ[٧٠]".

وليتَ الزَّمخشريَّ حين انبرى يدفعُ القراءاتِ الشَّاذةَ، ويُبطِلُ التَّفاسيرَ المأثورةَ أتى ببرهانٍ قاطعٍ، وحُجَّةٍ لا تُدافَع، وإنَّما غايةُ ما جاء به أنْ لا دليلَ على المحذوفِ الَّذي قدَّروه، وهذه القاعدةُ مُسلَّمَة -وقد خالفها هو في مواضعَ كثيرةٍ كما مرَّ معنا في بعضِ مسائلِ هذا البحث- ولكنَّ تطبيقها ههنا لا يصِحُّ؛ لأنَّ الدَّليلُ على ذلك المَحذوفِ قائمٌ، وتلكَ القراءاتُ الشَّاذَّةُ خيرُ دليلٍ على وجودِه، فإن لم ترتضِ تلك القراءاتِ، وطعنتَ بها، فقولُ الصحابةُ حُجَّةٌ قاطعةٌ على ذلك المَحذوفِ، ذلك أنَّ الدَّليلَ على المحذوفِ لا يُشترَطُ أن يكون دليلًا لفظيًّا من داخِل السِّياق، وهذا معلومٌ، والصَّحابةُ -رضوانُ الله عليهم- قد شهِدوا التَّنزيلَ، وأسبابَه، وظهَر لهم من وجوهِ التَّأويلِ، ومن التَّقديرِ ما خَفِي علينا، ولا نعلمُه إلا منهُم، وعجيبٌ من أبي حيَّان، فعلى كثرةِ تتبُّعه لكلامِ الزَّمخشريِّ، بل وتحامُله عليه أحيانًا فقد نقل قالتَه تلك من غير نَكيرٍ أو تعقيب[٧١].

وتقديرُ المحذوفِ لازمٌ صِناعةً؛ لأنَّه لا بُدَّ لقوله: {**أُخْفِيهَا**} من مُتعلَّقٍ، قال الطِّيبي: "والَّذي يَدُلُّ على ذلك المُقدَّرِ إيجابُ {**أُخْفِيهَا**} من متعلَّقٍ، وهو على من أُخفيها؟ فلا يجوزُ أن يُقال: {**أَكَادُ أُخْفِيهَا**} من الخَلقِ؛ لأنَّه تعالى أخفاها عنهم، ونصَّ عليه بقوله: {**إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ**} [سورة لقمان:٣٤]، وبقوله: {**إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّيۖ**} [سورة الأعراف:١٨٧]، وغيرِ ذلك، فتعيَّن أنَّه -تعالى- كاد يُخفيها عن نفسِه على سبيل المُبالغةِ[٧٢]"، وقد يُجابُ بأنَّ الزمخشريَّ نصَّ على أنَّه أراد أنِّي أُخفيها عنكم إجمالًا فلا أخبرُكم عنها، فحينئذٍ لا يجبُ المُتعلَّقُ، فيُقال: إذًا لا بُدَّ من حذفِ مُضافٍ، وهو: أُخفي ذِكرَها، وإلَّا لم يستقِم ما أرادَه، ولا دليلَ على المضافِ المحذوفِ، ومحذوفٌ لا دليلَ عيه مُطَّرحٌ.

وقال الزَّجَّاجُ عن هذا الوجهِ: "والله أعلمُ بحقيقةِ هذا التَّفسير[٧٣]"، قال الواحديُّ: "وكأنَّه لم يعلمْ معنى هذا، وعَلِمَهُ قُطربٌ، والمبرّدُ، وابنُ الأنباريّ، قال قُطربٌ: "هذا

---

(٧٠) تفسير الطبري: ١٢/ج٢٩٦/١٦.
(٧١) ينظر البحر المحيط: ٤٨٥/١٨.
(٧٢) حاشية الطيبي على الكشاف: ١٤٦/١٠
(٧٣) معاني القرآن وإعرابُه: ٣٥٢/٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

على عادةِ مُخاطبةِ العرب بعضَهم بعضًا إذا بالغوا في كِتمان السِّرّ، كتمتُه حتَّى من نَفسي، والمعنى لم أُطلِع عليه أحدًا"، وأنشد:

أيَّام تصحبُني هندٌ وأخبرُها ما أكتمُ النّفس من حاجِي وأسرارِي

أي أُخبرُها بما لا أُطلِعُ عليه أحدًا، هذا مَعناه"[٧٤].

ومن المعاصرين الَّذين أبعدوا في التوجيه، وأغربُوا في التأويل محمَّد حسن حسن جبل، قال: "وهناك -على هذا التَّفسير- أثرٌ يقولُ: أكادُ أخفيها من (نفسي)، وأرى فيه جفاءً، وأُرجِّحُ أن تكونَ مُحَرَّفةً عن (نبيِّي)[٧٥]"، وهذا منهجٌ خاطئ، فليسُ كُلُّ ما يعِنُّ لنا ممَّا لا نفهمُه ندَّعي فيه التَّحريفَ، والتَّصحيفَ، وللحُكمِ على نصٍّ ما بأنَّ فيه تصحيفًا شروطٌ كثيرةٌ تُعيي مُستلزِمها، لا تَخفى على القارئ، ولا أطوّلُ البحث بتَعدادِها، ونحنُ نعلمُ حرصَ الصَّحابة ومن بعدهم على الدِّقةِ في نقل القراءة وإن كانت شاذَّة، والكثرةُ الكاثرةُ الواردةُ عن السَّلفِ بهذا التَّفسيرِ تقطعُ ببُطلانِ ما أعمل فيه حَدْسَه، وتأويلُه للنَّصِّ أعجبُ من منهجِه، فقد ثبتَ لدينا بالنُّصوص القاطعةِ أنَّ النَّبيَّ صل الله عليه وسلم لا يعلمُها، منها ما روى البخاريُّ عن أبي هريرة η قال: "كان النَّبيُّ صل الله عليه وسلم بارزًا للنَّاسِ يومًا فأتاه جبريلُ...، قال: متى السَّاعةُ؟ قال: ما المسؤولُ عنها بأعلمَ من السَّائلِ[٧٦]"، وقولُه: "فيه جفاء"، يَكفي فيه أن يُقال: إنَّ هذا الجفاءَ الَّذي تزعُمُه لم يظهرْ لدى الصَّحابةِ وهم أشدُ تعظيمًا للهِ، وأكثر معرفةً به منَّا.

وأمَّا الوجه الثاني وهو أنَّ {**أَكَادُ**} زائدة، فأثبتها قُطربٌ، والأخفشُ، والسَّجستانيُّ[٧٧]، ونُسِب إلى الكوفيّين جوازُ زيادتِها[٧٨]، ونصُّ الفراء لا يُفيد الجوازَ، قال في قولِه تعالى: {**لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا**} [سورة النور:٤٠]: "قال بعضُ المفسّرين: لا يَراهَا، وهُو المعنى[٧٩]"، وأجازَ زيادتَها أبو حيَّان في قولِه سبحانه: {**مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ**} [سورة التوبة:١١٧]، قال: "ويُخَلِّصُ من هذه الإشكالاتِ اعتقادُ كونِ {**كَادَ**} زائدةً، ومعناها مُرادٌ، ولا عَمَلَ لها إذ ذاك في اسمٍ ولا خبرٍ، فتكونُ مِثْلَ (كان)

---

(٧٤) التَّفسير البسيط: ٣٤٢/١٤.
(٧٥) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل: ٥٨٣/١.
(٧٦) صحيح البخاري: (٥٠) ١٩/١.
(٧٧) معاني القرآن لقطرب: ٥٠٣/٢، والزاهر لابن الأنباري: ٨٤/٢، وما نُسِبَ إلى الأخفش لم أجِده في معانيه.
(٧٨) ينظر البحر المحيط: ٤٨٨/١٤.
(٧٩) معاني القرآن: ٢٥٥/٢.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

إذا زيدتْ، يُرادُ معناها ولا عَملَ لها، ويُؤيّدُ هذا التأويلَ قراءةُ ابنِ مَسعودٍ: (من بعد ما زاغت)، بإسقاطِ {**كَادَ**}[٨٠]".

ولم يُثبِتِ الزِّيادةَ سيبويهِ، ولا المُبرّدُ، ولا الجمهورُ[٨١]، وهو الصَّحيحُ؛ لأنَّه لم تَثبُتِ الزِّيادة في الأفعال إلا في (كان) بشروطٍ ذُكرت في موضعِها، ولأنَّ ما استدلُّوا به لا يَقطعُ بزيادتِها، بل هو متأوَّلٌ بتأويلات قريبةٍ سائغةٍ[٨٢]، والَّذي يظهرُ لي في الآية أنَّها على توسُّطِ الخبرِ، فـ{**قُلُوبُ**} اسمُها مُؤخَّرًا، و{**يَزِيغُ**} في محلِّ نصبٍ خبرُها مُقدَّمًا، واستشكلَه أبو حيَّان بقوله: "وأمَّا توسيطُ الخبرِ فهو مبنيٌّ على جوازِ مِثل هذا التَّركيب في مِثل: كان يقومُ زيدٌ، وفيه خلافٌ، والصَّحيحُ المنعُ[٨٣]"، واستشكالُه مُشكِلٌ لأمور:

الأوَّل: أنَّ التَّركيبَ صحيح، وهو واردٌ في القرآنِ، في نحوِ قوله تعالى: {**مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ**} [سورة الأعراف:١٣٧]، وقولِه: {**كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا**} [سورة الجن:٤]، كذا قال السَّمينُ[٨٤]، ولعلَّ مُرادَ أبي حيَّان أنَّه مُمتنعٌ بالتأويلِ الَّذي ذكره، لا مُمتنعٌ أبدًا، ولكن قصَّرت به عبارتُه.

الثَّاني: أن توسُّطَ الخبرِ جائزٌ، نصَّ على ذلك ابنُ مَالِكٍ في التسهيل، وتبِعَه شُرَّاحُه، ومنهم أبو حيَّان، ونصَّ عليه أيضًا في الارتشاف قائلاً: "وتوسُّطُه بين الفِعْلِ ومرفوعِه، والفِعلُ غيرُ مَقرونٍ بـ(أن) جائزٌ، نحو: طَفِقَ يُصلِّيان الزَّيدان، فإن كان مقرونًا بـ(أن) ففيه خلافٌ[٨٥]".

الثَّالث: أنَّ إجازةَ التَّوسُّطِ في (كاد) ليس مبناها على إجازَةِ التَّوسُّطِ في (كان) إذا كانَ خبرُها فِعلًا ماضيًا، والقياسُ على (كان) هو من قياس الشَّبَه، وليس بالقويّ، والعلَّةُ في امتناعِ توسُّطِ خبر (كان) إذا كان فِعلًا هي التباسُ كونِ اسمِها فاعلًا لخبرِها، فتكونُ (كان) حينئذٍ إمَّا مُتحمِّلةً ضميرًا، أو تامَّةً، وهذا العلَّةُ غيرُ مُتحقِّقةٍ في (كاد)

---

(٨٠) البحر المحيط: ٤٨٨/١٤.
(٨١) الدر المصون: ١٣٥/٦.
(٨٢) انظر في شرح التسهيل: ٤٠٠/١.
(٨٣) البحر المحيط: ٤٨٨/١٤.
(٨٤) الدر المصون: ١٣٥/٦.
(٨٥) ارتشافُ الضَّرب: ١٢٢٩/٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

للزومِ كونِ خبرِها جُملةً فعليَّةً، ولعدمِ تَمامِها، والحُكمُ يدور مع علَّتِه وجودًا وعدمًا، ونصَّ ابنُ مالكٍ على عِلَّةِ جواز توسيطِها بقوله: "وأُجيزَ توسيطُها تفضيلًا لها على (إنَّ) وأخواتِها[٨٦]".

وأمَّا استدلالُه بقراءة ابنِ مَسعودٍ η فغيرُ مُتَّجِه، لأنَّ القراءة المُستفيضةَ دالَّةٌ على قُربِ زيغِ القلوبِ، وقراءةُ ابنِ مسعودٍ η دالَّةٌ على زيغها، ولا تنافيَ بينهما.

وهذا الإعرابُ الَّذي نصرتُه هو ظاهرُ إعرابِ أبي العبَّاسِ المُبرّد في هذه الآية، قال: "وكذلك: {**مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ**} [سورة التوبة:١١٧]، فلا تَذكُرُ خبرَها إلَّا فِعلًا؛ لأنَّها لمُقاربَةِ الفِعل في ذاتِه، فهي بمنزلةِ قولِك: جعل يقولُ، وأخذ يقولُ، إلا أن يضطَرَّ شاعرٌ[٨٧]"، وقال: "وكذلك: {**كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ**}، بغير (أن)[٨٨]".

وفي الكِتاب: "وقال بعضُهم: كان أنت خيرٌ منه، كأنَّه قال: إنَّه أنت خيرٌ منه، ومثلُه: {**كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ**}، وجازَ هذا التَّفسيرُ؛ لأنَّ معناه كادتْ قلوبُ فريقٍ منهم تَزيغ، كما قُلتَ: ما كان الطيبُ إلَّا المسكُ، على إعمال ما كان الأمرُ الطيبُ إلَّا المسكُ، فجازَ هذا إذ كان معناه ما الطَّيبُ إلَّا المسكُ[٨٩]"، فهذا نصٌّ في إعرابِها، ولم يقُل بزيادتِها، ولكنَّ أبا إسحاقَ الزَّجَّاجَ أنكرَ أن تكونَ هذه العبارةُ من الكِتاب، قال: "(كاد) وقعَ غلطًا في الكتاب؛ لأنَّ (كاد) ليس هو ممَّا يُضمَرُ فيه؛ لأنَّه للمُقاربةِ[٩٠]"، وقال الرَّمانيُّ: "وقد قيل: إنَّه أُلحِقَ بالكِتابِ وليس منه[٩١]".

فإذا تقرَّرَ هذا فإنَّ القولَ بأن لا مَناصَ من جعلِ (كاد) في هذه الآية زائدةً، وإلَّا لوردتْ إشكالاتٌ صناعيَّةٌ لا يصِحُّ، وما استدلُّوا به من الشَّواهدِ مُحتمِلٌ للحَملِ على

---

(٨٦) شرح التَّسهيل: ٣٩٥/١.

(٨٧) المُقتضب: ٧٥/٣.

(٨٨) الكامل: ٣٤٤/١، وبالتَّاء قرأ غيرُ حمزةَ وحفص من السَّبعة، ينظر: السبعة لابن مجاهد: ٣١٩.

(٨٩) الكتاب: ٧١/١.

(٩٠) حواشي كتاب سيبويه: ١٥٣/١.

(٩١) شرح كتاب سيبويه: ١٩٣/١، ولم يُشر بذلك السِّيرافيُّ، والصَّفارُ، والفارسيُّ، ونصَّ في المسائل الحلبيَّات: ٢٥٠/١، على كونه مذهبَ سيبويه، وقبلهم النَّحَّاسُ، بل نقلَ كلامَ سيبويه مُؤيِّدًا له، قال: "سيبويه: يجوزُ أن تُرفَعَ القلوبُ بـ(تزيغ) ويُضمَرُ في (كاد) الحديث" إعراب القرآن: ٤٤/٢.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

عدمِ الزَّيادة، قال عنها السَّمين: "ولا حُجَّةَ في شيء منه[٩٢]"، فالقولُ بالزيادةِ لا يثبُتُ.
لذا فهذا الوجُهُ ضعيفٌ؛ لما قدَّمتُه، وللقاعدةِ التَّفسيرية "أنَّ الكلامَ إذا دار بين الزيادةِ والتَّأصيلِ فحملُه على التأصيلِ أولى[٩٣]".
وأمَّا الوجهُ الثَّالثُ وهو أنَّ معنى (أكاد) أريدُ، فيحتاجُ إلى ثَبتٍ، واستُشهِد له بقول الشاعر[٩٤]:

كادت وكدتُ وتلك خيرُ إرادةٍ لو عاد من زمن الصَّبابةِ ما مضى

وأرى أنَّ حملَه على معنى (كاد) مُحتمِلٌ جِدًّا، إن لم يكُن أولى، والتَّقدير: قاربتْ وقاربتُ، والخبرُ محذوفٌ دلَّ عليه السِّياق، وحذفُه حسنٌ جِدًّا، وتلك المُقاربَة لا تصدُر إلَّا عن إرادةٍ، فمقاربتُنا تلك خيرُ إرادةٍ، وحذفُ خبرِ (كاد) جائزٌ، قال ابنُ مالك: "ويجوزُ في هذا الباب حذفُ الخبرِ إن عُلِم[٩٥]"، وفيه حذفُ (أن) ورفعُ المُضارع بعدها، لأنَّ التَّقدير: أريدُ إخفاءها، وقد بسطتُ الكلام فيها قبلُ، وأنَّ ذلك جائزٌ، وممَّا يُضعِفُ هذا الوجهَ أنَّ الظاهرَ من {**أَكَادُ**} كونُها بمعنى القُرب، فلا يجوزُ العدولُ عن الظَّاهر إلا بدليلٍ موجِب، وقد مرَّت هذه القاعدة معنا مرارًا.
وأمَّا الوجه الأخير، وهو أنَّ خبرَ {**أَكَادُ**} محذوفٌ، فالحذفُ فيه غيرُ جائزٍ، لأنَّ من شُروطِ الحَذفِ ألَّا يُودِّي إلى تهيئةِ العاملِ للعملِ وقطعُه عنه، قال ابنُ هشام: "ألَّا يُؤدِّي -يعني الحذف- إلى تهيئةِ العاملِ للعمل وقطعُه عنه، ولا إلى إعمال العاملِ الضَّعيفِ مع إمكانِ العاملِ القَويّ، وللأمرِ الأوَّل مَنعَ البَصريُّون حذفَ مفعولِ الثَّاني من نحو: (ضربني وضربته زيدٌ)؛ لئلَّا يَتسلَّطَ على زيدٍ ثُمَّ يُقطعُ عنه برفعِه بالفعل الأوَّل[٩٦]"، وفي مسألتنا هذه فإن العاملَ {**أَكَادُ**} تهيَّأَ للعمل في {**أُخْفِيهَا**}، ثُمَّ قطعناه

---

(٩٢) الدُّر المصون: ٢٠/٨.
(٩٣) قواعدُ الترجيح: ٤٩٥.
(٩٤) معاني القرآن للأخفش: ٤٠٣/٢، والأضداد لابن الأنباري: ٩٧/١، والحجة لأبي علي الفارسي: ٢١٥/٥، ولم ينسب فيها.
(٩٥) شرح التَّسهيل: ٣٩٥/١.
(٩٦) مغني اللبيب: ٧٥٦.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

عنها بتقديرِ محذوفٍ، وكذلك ممَّا يوهِنُ هذا الوجَه أنَّ عدمَ التَّقديرِ أولى من التَّقدير، وفيه أيضًا تفكيك لما اتلأبَّ من نظمِ الكَلامِ.

وأنبّهُ مُستطرِدًا على أنَّه قد اشتُهِرَ أنَّ (كاد) إثباتُها نفيٌ، ونفيُها إثبات، وردَّ هذا جمعٌ من العُلماء، منهم ابنُ مالك، قال: "بل حُكمُ (كادَ) كحُكمِ سائر الأفعال في أنَّ معناها منفيٌّ إذا صَحِبها حرفُ نفيٍ، وثابتٌ إذا لم يَصحبْها، فإذا قال قائلٌ: كاد زيدٌ يَبكي، فمعناه: قاربَ زيدٌ البُكاء، الـمُقاربَةُ ثابتةٌ، ونفسُ البُكاءِ مُنتفٍ، فإذا قال: لم يكد يبكي، فمعناه: لم يُقارِبِ البُكاء، فمُقاربةُ البُكاءِ مُنتفيَةٌ، ونفسُ البُكاءِ مُنتفٍ انتفاءً أبعدَ من انتفائه عِندَ ثُبوتِ الـمُقاربةِ[٩٧]"، ثُمَّ راح ينقُضُ ما استدلُّوا به واحدًا واحدًا، على قُربِ مأخذٍ، وبُعدِ تَكلُّف.

ومن الآثارِ المعنويَّةِ الـمُترتِّبةِ على هذا الـمُشتهِرِ، قولُه سُبحانه: {**لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَاۖ**}، قال بعضُهم -جريًا على هذه القاعدة-: إنَّه رآها بعدَ جُهدٍ[٩٨]، وأكثرُ النُّحاةِ كالفرَّاءِ[٩٩]، والأخفشِ[١٠٠]، والـمُبرّد[١٠١]، على عدمِ الرُؤيَةِ، وعلى هذا الواردُ في المأثورِ، روي عن الحسنِ البصريِّ أنَّه قال: "أما رأيتَ الرَّجُل يقول: والله ما رأيتُها، وما كِدتُ أن أراها[١٠٢]"، وقال مقاتلُ بن سُليمان: "يعني لم يرَها البتَّةَ[١٠٣]"، والله تعالى أعلم.

المسألة الخامسة: قوله تعالى: {قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ} [سورة النساء:١٢٧]

موضع الدراسة:

في قولِه: {**وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ**}، فالواو ما نوعها؟ أهي للاستئناف أم للعطف أم للقسم؟ وإذا كانت للعطف فعلى أيِّ شيءٍ عطفت؟، فيها سبعةُ أوجُهٍ إعرابيَّة.

الوجه الإعرابيُّ الأوَّل:

أنَّ الواو في {**وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ**} حرفُ عَطفٍ، و{**مَا**} معطوفةٌ على الضَّميرِ الـمُستكِنِّ في قولِه: {**يُفۡتِيكُمۡ**}، والضَّميرُ عائدٌ على اللهِ تعالى، والتَّقدير: أنَّ الله تعالى يُفتيكم في شأنِ النِّساءِ والآياتُ المتلوَّةُ عليكُم تبيِّنُ شأنَ النِّساء أيضًا، والآثارُ الواردةُ في هذه الآية ليست صريحةً في إرادةِ هذا الوجهِ، ونفيِ ما عَداه سُوى الوجهِ الرابع الآتي،

---

(٩٧) شرح الكافية الشَّافية: ٤٦٧/١.
(٩٨) منهم ثعلبٌ، انظر مجالس ثعلب: ١٤٢/١.
(٩٩) معاني القرآن: ٢٥٥/٢، ٧٢.
(١٠٠) معاني القرآن: ٣٣١/١.
(١٠١) الـمُقتضب: ٧٥/٣.
(١٠٢) تفسير ابن أبي حاتم: ٢٦١٥/٨.
(١٠٣) تفسير مقاتل بن سُليمان: ٢٠٢/٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ففيها نصٌّ على نفيِه، ومن تلك الآثارِ ما روي عن أمِّ المؤمنين عائشةَ □ في هذه الآيةِ قالتْ: "والَّذي ذَكر اللهُ أنَّه يُتلى عَليكُم في الكِتابِ الآيةُ الأُولى الَّتي قال الله: {**وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ**} [سورة النساء:٣][١٠٤]"، وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: "يعني الفرائضَ الَّتي فُرِضَت في أَمر النِّسَاءِ[١٠٥]"، وبنحوه عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، وبه فسَّرها مُقاتلُ بنُ سُليمان[١٠٦]، وعن سَعيدِ بنِ جُبيرٍ من طريقٍ آخر قال: "كان أهلُ الجاهليَّة لا يُورِّثون الولدانَ حتى يحتلِمُوا، فأنزل الله: {**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ**} إلى {**فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا**} [سورة النساء:١٢٧]، قال: فنزلتْ هذه الآيةُ: {**إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ**} [سورة النساء:١٧٦] الآيةَ كلَّها[١٠٧]" وهذا الوجهُ قال به الفرَّاءُ في أوَّل الوَجهين اللَّذين ذَكرَهما.

الوجه الإعرابيُّ الثاني:

أنَّ الواو في {**وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**} حرفُ عَطفٍ، و{**مَا**} معطوفةٌ على اسم اللهِ -تعالى- الظَّاهرِ عَطفَ مُفردَاتٍ، وهو قوله: {**ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ**}، ومَنعه السَّمينُ الحلبيُّ لوُجوبِ تثنيةِ الخبرِ، فيقُولُ: يُفتِيانِكُم، وهو غيرُ جَائزٍ؛ لعدمِ السَّماعِ عن العَربِ، ومعناهُ ومَعنى الوجهِ الأوَّلِ واحدٌ، فلِذلك هو موافقٌ للمَأثور.

الوجه الإعرابي الثالث:

أنَّ الواو في {**وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**} حرفُ عَطفٍ، و{**مَا**} مرفوعةٌ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ، تقديرُه: ومَا يُتلى عليكم في الكِتاب يُفتيكم، ودلَّ على هَذا التَّقديرِ الخبرُ في الجُمَلِ المَعطوفِ عليها، وهو من عطف الجُمَلِ، وهذا الوجه كسابقَيْه من حيثُ المعنى، فهو موافقٌ للمأثور.

الوجه الإعرابيُّ الرابع:

أنَّ الواو في {**وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**} استئنافيَّةٌ، و{**مَا**} مرفوعةٌ بالابتداءِ، والجارُّ والمجرورُ {**فِي ٱلْكِتَٰبِ**} متعلِّقٌ بمَحذُوفٍ خبرٌ لـ{**مَا**}، والجملةُ اعتراضيَّةٌ بين البَدلِ والمُبدَلِ منه، والبَدل هو قوله: {**فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ**}، والمرادُ بالكِتابِ هو اللَّوحُ المَحفُوظُ، إذِ المَعنى يفسُد لو جُعِلَ المُرادُ بالكِتابِ القرآنَ الكريمَ، وهذا الوَجهُ غيرُ

([١٠٤]) أخرجه البخاري: (٢٤٩٤)، ومسلم: (٣٠١٨).
([١٠٥]) تفسير ابن أبي حاتم: ١٠٧٦/٤.
([١٠٦]) تفسير الطبري: ٧/ج٦٠٢/٥-٦٠٦، تفسير مقاتل بن سليمان: ٤١١/١.
([١٠٧]) تفسير الطبري: ٧/ج٦٠٦/٥.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

مأثورٍ؛ لما تقدَّم من الآثارِ الصَّريحةِ الصَّحيحةِ الدَّالَّةِ نصًّا على أنَّ الكِتابَ هو القرآنُ الكَريمُ.

الوجه الإعرابيُّ الخامس:

أنَّ الواو في {**وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**} واوُ القَسم، وما بعدَها مجرورٌ بها، كأنَّه قيل: وأُقسِمُ بما يُتلى عليكم في الكِتابِ، وأقسمَ سبحانه تعظيمًا لشأنَ النِّساءَ، وهذا الوجه لا يظهرُ من الآثارِ المسوقةَ في الوجهِ الأوَّل، فلستُ أستطيعُ الجزمَ بمخالفته للمَأثورِ، ولكنَّه بعيدٌ جدًّا.

الوجه الإعرابيُّ السادس:

أنَّ الواوَ في {**وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**} عَاطِفةٌ و{**مَا**} مَعطوفةٌ على الضَّمير المجرورِ في قولِه: {**فِيهِنَّ**}، فهي في محلِّ جَرٍّ، والمعنى: قل اللهُ يُفتِيكُم فيهنَّ، وفِيما يُتلَى عليكُم في الكِتابِ، وهذا المعنى مرويٌّ عن مُحمَّدِ بنِ أبي موسى، قال: "ويُفتِيكم فِيمَا لَمْ تَسألُوا عَنه...، ثُمَّ أفتَاهُم فيما سَكتُوا عنه، فَقالَ: {**وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا**} [سورة النساء:١٢٨][١٠٨]"، وهذا أحدُ الوَجهينِ اللَّذينِ ذَكرَهُما الفَرَّاءُ.

الوجه الإعرابي السابع:

أن الواو في {**وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**} عاطفةٌ عَطْفَ جُمَل، و{**مَا**} منصوبةٌ بإضمارِ فِعلٍ، والتَّقديرُ: ويبيّن لكم ما يُتلَى عليكُم، وهو من حيثُ المَعنى كالوجهِ السَّابقِ، وهو أنَّ اللهَ تَعالى يبيَّنُ المتلوَّ علينا، فموافقتُه للمَأثُورِ كالوجه السَّابق.

المناقشة:

تعدَّدتِ الأوجهُ الإعرابيَّة، والمعاني المُتحصِّلة من هَذه الأوجُه المُختَلِفةِ ثلاثةُ معانٍ، بيَّنتها فيما مضى، والوجهُ الأوَّل الموافقُ للمأثورِ لا يُضعِفُه شيءٌ من القَواعد النَّحويةِ، فالعطفُ على الضَّميرِ المُتَّصِلِ المَرفوعِ جَائزٌ عند الكُوفيّين مطلقًا، وجائزٌ عند البصريّين بشَرطِ وُجودِ فاصلٍ[١٠٩]، وقد فُصِل ههنا بالمفعولِ، وبالجارّ والمجرورِ، والقواعدُ التَّفسِيريَّةُ تؤيّدُه أيضًا، وفيه الجَمعُ بين الحقيقةِ والمجاز، ولكنَّه جائزٌ، وسيأتي الكلامُ عليه، وعلى استعمالِ المُشترَكِ في معنيَيه في مسألةٍ قادِمةٍ -إن شاء الله-، قال الآلوسيُّ: "والجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ في المجاز العقليّ سائغٌ شائعٌ، فلا يردُ أنَّ الله تعالى فاعلٌ حقيقيٌّ للفعل، والمتلوُّ فاعلٌ مجازيٌّ له، والإسنادُ إليه من قَبيلِ الإسنادِ إلى السَّبَبِ فلا يصِحُّ العَطفُ، ونظيرُ ذلك: أَغنانِي زيدٌ وعطاؤُه[١١٠]"،

([١٠٨]) تفسير الطبريّ: ٧/ج٦٠٨/٥.

([١٠٩]) يُنظر: الكتاب: ٣٨١/٢، والمقتضب: ٢١٠/٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣٠٤/١، ومجالس ثعلب: ١٤٦/١، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: ٩١١/٢، وقد مرَّ معنا في المسألة السابقةِ منعُ الكسائي العطفَ على المضمر وتوكيدَه.

([١١٠]) روح المعاني: ٣١٤/٦.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ومثلُ هذا الوجه في القوَّةِ من جهةِ المعنى، والصَّنعةِ النَّحوية الوجهُ الإعرابيُّ الثَّالثُ، وتَقديرُ الخبرِ في مثلِ هذا التَّركيبِ كثيرٌ فاحتياجُه للتَّقدير لا يُعَدُّ مُضعِّفًا له.

واعترض السَّمينُ الحلبيُّ على الوجهِ الثاني بما قدَّمته عندِ ذكره، وقد سُمِع في النَّعت، قال الشاعر[١١١]:

ولستُ مُقِرًّا للرِّجال ظُلامةَ أبى ذاك عمِّي الأكرمانِ وخاليَا

والخبرُ، والنَّعتُ، والحالُ من وادٍ واحدٍ، ولكنَّ قبحَه اللَّفظيَّ ظاهرٌ، وهذا الوجه ممتنعٌ صناعةً لا معنى.

وأمَّا الوجهُ الرَّابعُ فقد تقدَّم وجه مخالفتِه للمَأثور، ويردُّه مع ذلك أنَّ فيه عدولًا عن ظَاهر الكلام؛ لأنَّ (أل) للعهديَّة الذِّهنيَّة، والمتبادِرُ عند إطلاقِ الكِتاب هو القُرآنُ الكَريمُ، وأمَّا إطلاقُ الكِتاب على اللَّوحِ المَحفوظِ فليس بمُتبادِر، وورودُه بِهذا المَعنى قليلٌ جِدًّا إذا ما قُورِنَ بوروده مُرادًا به القُرن، فالأصلُ حملُه على القُرآن، ولا يُحمَلُ على اللَّوحِ المحفوظ حتَّى يمنع مانعٌ معنويٌّ، أو يرِد في ذلك أثرٌ، وكلاهما غيرُ مُتحقِّقٍ.

وأمَّا الوجه الخامسُ فالذي ورد عن السَّلف يدُلُّ على أنَّ المرادَ بالَّذي يُتلى علينا في الكِتابِ آياتٌ مخصوصةٌ، وقد اختَلفوا في تَعيينِ تلك الآياتِ كما تقدَّمَ، ولم يَخرُجُوا عمَّا في سورةِ النِّساءِ، وإذا أُريدَ التَّعظيمُ بالقَسمِ بِما يتلى علينا فالوجهُ أن يكونَ القسمُ بالمتلوّ علينا كاملًا لا ببعضِه، فما وجه التَّخصيص؟ فإن أجيب بأنَّ المراد بالمتلوّ هو كلُّ ما في الكِتاب فالردُّ عليه بأنَّ ذلك غير مأثور.

وأمَّا الوجه الإعرابيُّ السَّادسُ الَّذي ورد فيه أثرُ مُحمَّدِ بنِ أبي موسى، ففيه العطفُ على الضَّميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجار، وقد بسطتُ حكمها في المَسألةِ السَّابقةِ، واستبعدَه الزَّجاج من جِهةِ اللَّفظِ والمَعنى، أمَّا اللَّفظُ فلِمَا سبق من ارتكابِ العَطفِ على الضَّميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجارّ، وأمَّا المَعنى فـ"لأنَّ ما يُتلى في الكِتابِ هو الَّذي بيَّن ما سَألوا[١١٢]"، وزعم أبو حيَّان أن المَعنى مستقيمٌ غيرُ مختل، فقال: "بلِ المَعنى عليه، ويكونُ على تقديرِ حَذفٍ، أي: يُفتيكُم في متلوّهنَّ وفيما يُتلى عليكُم في الكِتابِ في يَتامى النِّساءِ، وحُذِفَ لدلالةِ قوله: {**وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى**

---

(١١١) البديع لابن الأثير: ٣٢٨/١، ضرائر الشعر: ٢١٢/١، ارتشاف الضرب: ١٩٣٦/٤.

(١١٢) معاني القرآن وإعرابي: ٣١١/١

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ٱلنِّسَآءِ}[١١٣]"، ولا أدري ما صنعَ ليستقيمَ المعنى بهذا التَّقدير! وقال عنه السَّمين "وفي هذا الجواب نظر[١١٤]".

وقد ساق ابنُ جرير عدةَ آثار عن عائشةَ، وابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنه، وسَعيدِ بنِ جُبيرٍ، وغيرِهم، ثم قال: "فعلى هذه الأقوالِ الثَّلاثةِ {**مَا**} الَّتي في قولِه: {**وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**} في موضعِ خفضٍ بمعنى العَطفِ على الهاءِ والنُّونِ الَّتي في قولِه: {**يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ**}، فكأنَّهم وجَّهوا تأويلَ الآية: قل اللهُ يُفتيكم أيُّها النَّاسُ في النِّساء وفيما يُتلى عليكم[١١٥]"، ولا يظهرُ لي أنَّ هذه الآثار تدُلُّ على وجهِ الخَفضِ دون الرَّفعِ.

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر وأعان، والصلاة النَّبيِّ العدنان محمَّد صلى الله عليه وسلَّم، فهذه بعضٌ من نتائج البحث وتوصياتِه.

النتائج:

١- أنَّ كثيرًا من الأوجُهِ الإعرابيَّةِ المُخالفةِ لقواعِدِ النَّحوِ عند جمهور النُّحاةِ لا تدُلُّ عليها الآثارَ، وانظر المَبحثَ الثالث من الفصل الأخير يبِنْ لك شيءٌ ممَّا ذكرتُ.

٢- أنَّ أكثرَ تفاسير السَّلف جارية على وفق القواعد النَّحويَّة، وهذا يشير إلى حسن تقعيد النحاة، وجليل عملهم.

٣- أنَّ وجودَ المُشكِل الإعرابيِّ، أو المُشكِلِ المعنويِّ في إجراء الكلامِ على قانونِه الأصليِّ من أهمِّ أسبابِ الخروجِ عن المأثورِ عن السَّلفِ.

٤- قلَّةُ الأعاريبِ المُفضيةِ إلى معانٍ مُخالفةٍ للمأثورِ عند السَّمينِ الحلبيِّ مُقارنةً بمجموعِ الأوجُهِ الواردةِ في الدُّرِّ المَصونِ.

٥- أنَّ جميعَ المسائلِ المُخالفةِ للمأثورِ الَّتي ذكرها السَّمينُ لا تخلُو من وجهٍ يُوافِقُ المأثورَ، ما عدا مسألةً واحِدةً، وهي قولُه تعالى: {**وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ**} [سورة يوسف:٢٤] فليس فيما ذكره السَّمين ما يُوافِقُه، وقد ذكرتُ الإعرابَ الموافِقَ للمأثورِ هناك.

٦- أنَّ أكثرَ الأوجُه الإعرابيَّة الَّتي ذكرها السَّمين هي ممَّا يندرِجُ تحت أقوالِ السَّلفِ؛ لأنَّ كلامَهم في معنى الآية عامٌّ شامِلٌ، والفرقُ بين المعاني المُتحصِّلةِ من الإعرابِ غالبًا ما يكونُ في المعاني الدَّقيقة.

٧- عدمُ التزامِ كثيرٍ من المُعربين بالقاعدة (أنَّه ليس كُلُّ ما جازَ لُغةً جاز حملُ آياتِ القُرآن الكريمِ عليه)؛ ولذلك فإنَّ أكثر الأسبابِ في مُخالفةِ المأثور هي مجرَّدُ الاحتِمالِ النَّحويِّ.

---

[١١٣] البحر المحيط: ١٣٧/١٠

[١١٤] الدر المصون: ١٠٢/٤

[١١٥] تفسير الطبري: ٥/ج٦٠٨/٧

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

٨- الحاجة الشَّديدة لربط القواعد والأصول النحوية، مع القواعد والأصول التَّفسيريَّة عند الكلامِ على كتابِ الله، وتركُ أحدهما، أو إهمالُه يوقع -ولا بدَّ- في الخلل.
٩- أنَّ من أهمِّ وسائل فهم كلام الله تعالى هو ضبطَ القواعدِ النحويَّة، والإعرابيَّة، وتتضَّح كثيرٌ من المعاني بالتَّقدير النَّحويّ، بل إنَّ دقيقَ المعاني لا يُمكن دَرْكُه إلا بفهمٍ قويٍّ للقواعد النحويَّة، والإعرابيَّة، وانظر -مثلًا- المسألةَ السادسةَ والعشرين.

التَّوصياتُ:

١- أن تُجمعَ (الأعاريبُ الَّتي ضُعِّفَتْ من جهة الصِّناعةِ، ولها آثارٌ تدُلُّ عليها)، وتُدرسَ دراسةً تحليليَّةً.
٢- يردُ في بعضِ المواضع (ما لا يجوزُ صِناعةً، والمعنى يقتضيه)، مثالُه ما قاله السَّمين في قولِه تعالى: {**لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ**} [سورة النساء:١٦٥]: "ولا يجوزُ أن يتعلَّق {**عَلَى ٱللَّهِ**} بـ{**حُجَّةُۢ**}، وإن كان المعنى عليه؛ لأنَّ معمولَ المَصدرِ لا يَتقدَّمُ عليه[١١٦]"، وقد أشار إلى ذلك ابنُ جنِّي في الخصائص، وبوَّب له بعنوان "بابٌ في تَجاذُبِ المعاني والإعرابِ[١١٧]".
وقريبٌ منه ما يتعلَّقُ بـ(تفسير المعنى لا الإعرابِ)، وقد أشرتُ في البحثِ إلى أنَّ أبا حيَّان قد أكثر من ذكره في البحر المُحيط، وقد ورد عن السَّلفِ تفسيرُ حرفِ الجَرِّ بحرفِ جرٍّ مِثلِه، كقولِ السُّدِّيّ في قولِه تعالى: {**وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ**} [سورة الأنبياء:٧٧]: "على القوم[١١٨]"، وروي عنهم تَقديرُ همزةِ الاستفهام، كتقدير قتادةَ في قولِه تعالى: {**وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ**} [سورة الشعراء:٢٢]، والقولُ بأنَّ (أو) بمعنى الواوِ، كقولِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنه، في قولِه تعالى: {**أَوۡ يَزِيدُونَ**} [سورة الصافات:١٤٧]: "ويزيدون[١١٩]"، وزيادةُ حرفٍ، كقولِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنه في قولِه تعالى: {**وَضِيَآءٗ وَذِكۡرٗا**} [سورة الأنبياء:٤٨]: "انزعوا هذه

---

(١١٦) الدُّرُّ المصون: ١٦٢/٤.
(١١٧) الخصائص: ٢٥٥/٣.
(١١٨) تفسير يحيى بن سلَّام: ٣٢٧/١.
(١١٩) الكشف والبيان: ١٧١/٨.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الواوَ، واجعلوها في {**ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ**} [سورة غافر:٧][١٢٠]" فهل هذا من تفسيرِ المَعنى، أو ليس منه؟

٣- تحريرُ أقوال النُّحاةِ -ولا سيَّما البصريُّون- في تناوُبِ حروفِ الجرِّ، وقد أشرتُ إلى ذلك في ثنايا البحث.

٤- دراسة آراء النُّحاة في صحَّة (حذف المعطوف)، وما الضَّوابط في جواز حذف المعطوف؟

٥- (مُخالفةُ السَّلفِ للقواعِد التَّرجيحيَّة، جمعٌ ودراسة)، مثالُ ذلك: أنَّ توحيدَ مرجعِ الضَّمائر إذا تعدَّدت أولى من تفريقِها، وقد رُوي عن جمعٍ من السَّلف أنَّ الضَّمير المجرورَ بالباء في قولِه: {**إِنَّمَا سُلۡطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوۡنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشۡرِكُونَ**} [سورة النحل:١٠٠] راجعٌ إلى الله تعالى، والضَّميران في {**سُلۡطَٰنُهُۥ**}، وفي {**يَتَوَلَّوۡنَهُۥ**} عائدان على الشَّيطان بلا خُلفٍ.

٦- (المعاني المُخالفةُ للمأثورِ في كُتُبِ الوقفِ والابتداء)، جمعًا ودراسة؛ لأنَّ الوقفَ والابتداء مُعتمِدٌ على الإعرابِ، والمعنى، فتُجمَعُ على نحوٍ من هذا البحثِ.

٧- هذا البحثُ نواةٌ يسيرةٌ في الجمعِ بين الإعرابِ والمأثور، فلو وُسِّعَ البحثُ بأن يُنظرَ في الأسانيدِ صحَّةً وضَعفًا لكان عملًا جليلًا.

٨- النَّظر في استدلالِ الطَّبريِّ للإعرابِ بالأثر، ومدى دلالةِ الأثرِ على ذلك الإعرابِ، وانظر كلامًا لي في المسألةِ السَّادسةَ عشرةَ.

([١٢٠]) سنن سعيد بن منصور: ٢٩٥/٦، والكشف والبيان: ١٣٧/١٨، وقد قُرِئ في الشَّاذِّ: (ولقد آتينا موسى وهارون الفرقانَ ضِياءً)، انظر مختصر ابنِ خالويه: ٩٤.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المراجع:

الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: محمد عاطف النَّراس، الناشر: دار السَّلام، مصر – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٣٩ – ٢٠١٨م .

إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق د.زهير غازي زاهد، الناشر عالم الكتب، مكان النشر بيروت، سنة النشر ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه: عمر بن سليمان الأشقر، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

البدر الطالع في حل جمع الجوامع، المؤلف: جلال الدين المَحَلِّيّ، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم، الأنصاري المَحَلِّيّ الأصلِ القاهري الشافعي، المتوفى (٨٦٤)، تحقيق: الداغستاني، مرتضي علي محمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ.

تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد بن عطية الوكيل، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: ١٤٤٤.

تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩هـ.

تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

تفسير عبد الرزاق، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

تفسير مجاهد، المؤلف: أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: ١٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

تفسير مقاتل بن سليمان، المؤلف: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (المتوفى: ١٥٠هـ)، المحقق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣هـ.

تفسير يحيى بن سلام، المؤلف: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني (المتوفى: ٢٠٠هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

التلخيص في أصول الفقه، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت.

تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: عبد السلام هارون، وآخرون، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

شرح كتاب سيبويه، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

قانون التَّفسير بالمأثور، المؤلف: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: دار طيبة الخضراء، الطبعة الأولى: ١٤٤٢.

قواعد الترجيح عند المفسرين، المؤلف: حسين بن علي الحربي، الناشر: دار القاسم -الرياض-، الطبعة الأولى: ١٤١٧ - ١٩٩٦م.

الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أحمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الثانية: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المؤلف: المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

مجاز القرآن، المؤلف: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة، الطبعة: ١٣٨١هـ.

مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.

مشكل إعراب القرآن، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.

معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

معاني الحروف، المؤلف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ).
معاني القراءات للأزهري، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
معاني القرآن للأخفش، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ -١٩٩٠م.
معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، المؤلف: أبو علي محمَّد بن المستنير المعروف بقطرب، المحقق: محمَّد لقريز، (حقق ما وجد من الكتاب وهو النصف الأول منه)، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى:١٤٤٢ - ٢٠٢٢م.
معاني القرآن، المؤلف: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
معاني القرآن، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى.
المعاني الكبير في أبيات المعاني، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت ١٣٧٣هـ)، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن، بالهند [الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م]، ثم صورتها: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان [الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م]، عدد الأجزاء: ٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المعتمد في أصول الفقه، المؤلف: محمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي (المتوفى: ٤٣٦هـ)، المحقق: أسامة عبد العظيم، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٤٤ - ٢٠٢٣م.

المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، المؤلف: د. محمد حسن حسن جبل، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: فخر الدين قباوة، الناشر: دار اللباب، الطبعة الأولى: ١٤٣٩ - ٢٠١٨ م.

المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة.، الناشر: وزارة الأوقاف المصرية، ١٣٩٩.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X